الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي ميلة
معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

ميدان: العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: بنوك

التدقيق البنكي كجزء من الرقابة الداخلية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة فرجيوة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس LM D

إعداد الطلبة

1- فعرور ليلى

2 - حداد مريم

تحت إشراف الأستاذ

- جادلي سمير

السنة الجامعية 2010-2011

نتقدم بالشكر الجزيل بداية: إلى الأستاذ الفاضل المشرف ــ جادلي سمير ــ الذي لم يبخل علينا بالمعلومات و النصائح و الإرشادات القيمة للخروج بهذا البحث إلى النور ...

إلى جميع أساتذة المركز الجامعي ــ ميلة ــ و أخص بالذكر أساتذة العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ...

كما نتقدم بأجمل تحية إلى جميع طلبة وطالبات المركز الجامعي خاصة طلبة العلوم الاقتصادية ــ قسم البنوك ...

كما نتقدم بالشكر و التقدير إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث من بعيد أو من قريب ، جميع الأساتذة في مختلف الأطوار الدراسية ...

إهداء

إلى التي لا أملك سواها في الوجود... إلى التي على بساط الأوجاع وضعتني... و بصدر المشتاق ضمتني... إليك أنت أمي الحبيبة الغالية "زبيدة"

إلى الذي أخذ بيدي إلى ما أنا عليه...إلى من يسهر على نجاحي...إلى من أمدني بالعون... إلى عمود البيت الأب الغالي " نوار"

إلى إخوتي الأعزاء الذين أمدوني بالعون ...بداية من أول العنقود

الأخ الغالي حمودي ...

إلى من شجعني على المواصلة و أمدني بالإرادة و أن أقول للفشل لا ...

عبد النور...

إلى أكثرهم حيوية و تفاءل و نشاط....إسماعيل...الأخت الغالية ، البشوشة ، و العزيزة على قلبي زينب... إلى أصغرهم الأخ الجاد ، الصارم، الحازم...إبراهيم...و آخر العنقود ، إلى التي تملأ البيت مرحا و ضحكا و بشاشة أختي الصغيرة الغالية "عايدة" أو ما ندعوها" المدللة بيبي" ...

إلى عمي و عماتي ، إلى أخوالي و خالاتي...

إلى جميع الصديقات : مريم ، أحلام، أسماء، فراح ...

كما أهدي هذا العمل إلى كل الأساتذة و طلبة العلوم الاقتصادية خاصة قسم البنوك...

ليلى

الفهرس

المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول: أساليب الرقابة على النشاط البنكي.....**1- 21**

تمهيد :.....01

المبحث الأول: البنوك و الرقابة.....02- 07

المطلب الأول: نشأة البنوك.....02

المطلب الثاني : البنوك و أنواعها.....03

المطلب الثالث: الرقابة البنكية و مبادئها.....05

المبحث الثاني: أجهزة الرقابة البنكية.....08- 11

المطلب الأول: نظام الرقابة الداخلية.....08

المطلب الثاني: خلية التدقيق.....09

المبحث الثالث: نظام الرقابة الداخلية في البنوك.....12-21

المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.....12

المطلب الثاني: خصائص و مقومات نظام الرقابة الداخلية.....17

المطلب الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية 19

الفصل الثاني: التدقيق البنكي.....**22- 37**

تمهيد.....22

المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق.....23

المطلب الأول نشأة التدقيق.....23

المطلب الثاني: ماهية التدقيق.....23

المطلب الثالث: فروض التدقيق.....25

المبحث الثاني: معايير عملية التدقيق.....27-30

المطلب الأول: المعايير العامة.....27

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني.....28

المطلب الثالث: معايير إبداء الرأي.....29

المبحث الثالث: إجراءات عملية التدقيق.....31-37

المطلب الأول: أوراق العمل.....31

المطلب الثاني: أدلة الإثبات.....33

المطلب الثالث: الأخطاء و الغش.....35

الفصل الثالث: التدقيق البنكي في بنك الفلاحة و التنمية الريفيةــ وكالة فرجيوةــ.....38- 56

تمهيد : 38

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.....39

المطلب الأول: نشأة البنك.....39

المطلب الثاني: وظائف البنك.....39

المطلب الثالث: أهداف البنك.....39

المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ــ وكالة فرجيوة ــ 40-42

المطلب الأول: مخطط الهيكل التنظيمي.....40

المطلب الثاني : دراسة الهيكل التنظيمي للوكالة.....41

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لعمليات الصندوق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....43-5

المطلب الأول: دراسة حالة العجز في الصندوق.....48

المطلب الثاني: دراسة حالة فائض في الصندوق.....52

الخاتمة العامة.....**57-58**

قائمة المراجع.....**59-60**

مقدمـــــــــــة عامة

المقدمة العامة:

تعتبر عملية تدقيق الحسابات من أهم العمليات المصرفية حيث يلتزم فيها المدقق بالمعرفة الجيدة للمحيط الاقتصادي و القانوني و التنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسة محل التدقيق و الذي يعتمد على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المؤسسة حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة منه.

وقد ازدادت أهمية التدقيق في العقود الأخيرة نتيجة انتشار البنوك و المؤسسات المالية على نطاق واسع و ازداد حجم معاملاتها و ارتفعت درجة المنافسة بينها ، كما لوحظ أن البنوك ضلت ضحية قوانين جعلتها تتخلف عن الركب من ناحية و عن تحسين نظامها الإداري من ناحية أخرى ، كما بينت الدراسات أن هناك العديد من الأخطاء و المخالفات الناتجة عن قصور في نظام الرقابة الداخلية ، الأمر الذي أدى إلى بروز حاجة متزايدة أمام إدارات هده المؤسسة للبحث عن طريقة ا والية تضمن سلامة المركز المالي و المحابي لها و تمكنها من تقييم نتائج أعمالها ووضع خططها المستقبلية المتمثلة في اعتماد نظام رقابة داخلية ، وبالتالي فان إصلاح الجانب الإداري بما يستجيب لمتطلبات النشاط و زيادة الانسجام مع تحديد المهام بشكل جيد يتوقف على بناء نظام رقابة داخلية فعال يتميز بالمصداقية و الشرعية و هدا ما يعرف بالرقابة الداخلية .

هذا ما فتح لنا مجال البحث و الدراسة حول هذا الموضوع و طرح الإشكالية التالية :

هـــــل التدقيق البنكي الـــــــــــداخلي جزء من نظام الرقـــــــابة الداخلية ؟

والّذي أدى بنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- **هل وظيفة التدقيق ناتجة عن التطبيق الأمثل لنظام الرقابة الداخلية ؟**
- **كيف يمكن للتدقيق المصرفي أن يدعم نظام الرقابة الداخلية ؟**

للإجابة عن هذه التساؤلات اتبعنا المنهجية التالية مقسمين دراستنا إلى جانبين هما :

الجانب النظري و الذي يشمل بدوره :

الفصل الأول: أساليب الرقابة على النشاط البنكي.

الفصل الثاني: التدقيق البنكي.

الفصل الثالث: التدقيق البنكي في بنك **الفلاحة و التنمية الريفية**.

الفصل الأول : أساليب الرقابة علي النشاط البنكي

- المبحث الأول: البنوك والرقابة
- المبحث الثاني: أجهزة الرقابة البنكية
- المبحث الثالث: نظام الرقابة الداخلية في البنوك

تمهيد:

تعد البنوك من المؤسسات المالية الحيوية ضمن الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة،وعليه فإنها تساهم بشكل جوهري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، وتعتبر البنوك التجارية أنشط الوحدات التي تعمل في الجهاز البنكي من خلال الدور الذي تلعبه، فهي تقوم بتجميع الأموال من أصحاب الفائض سواء كانوا أفراد أو مؤسسات لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.ولحماية هذه الأموال من مختلف المخاطر لابد من مراقبة أعمال هذه البنوك واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة الانحراف، وعليه سنتناول في هذا الفصل إلى أساليب الرقابة على النشاط البنكي، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: البنوك والرقابة

المبحث الثاني: أجهزة الرقابة البنكية

المبحث الثالث: نظام الرقابة الداخلية في البنوك

المبحث الأول: البنوك والرقـــابة

يرتبط تطور الجهاز البنكي بتطور النظام الاقتصادي، والجهاز البنكي يتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك الأخرى سواء الاستثمارية أو المتخصصة، و لكي تقوم البنوك بوظائفها على أكمل وجه فلابد من مراقبتها و مراقبة أنشطتها.

المطلب الأول: نشـــأة البنـــوك

واجه تطور النظام البنكي عبر التاريخ العديد من المراحل التي تختلف باختلاف الزمان ونوع البنك ونشاطه، حيث نجد أن البنوك التجارية هي أول البنوك ظهورا في القرون الوســـطى بإيطاليا،

[1]و لقد مرت هذه النشأة عبر مراحل تطور الكثير من الأشكال ، فقد أخذت في البداية شكل كبار التجار الذين قاموا بحفظ ودائع الأفراد مقابل شهادات تمنح للمودعين لإثبات حقوقهم في مقابل عمولة يحصل عليها هؤلاء التجار، وهكذا نشأت الوظيفة التقليديـــة الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال وقبول الودائع ، ثم أخذت بعد ذلك شكل "**المرابين**" وهم فئة من الأفراد يتخصصون في منح القروض من أموالهم الخاصة، ويتقاضون في مقابل هـــذه الخدمة مبلغا من النقود، وهكذا نشأت وظيفة الإقراض لدى البنوك.[2]

أما إصدار النقود فقد نشأ عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ ،ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الأفراد يثقون بهذه الإيصالات باعتبارها قابلة للاستبدال بالذهب، ومع ازدياد ثقة المتعاملين مع الصائغ تحولت مؤسسته إلى بنك تجاري، وأول بنك نشأ كان في البندقية عام **1157**م، ثم توالى ظهور البنوك بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام **1609**م، ثم تلاه ظهور بنك انجلترا عام **1694**م ، وبنك فرنسا عام**1800**م[3] .

---

[1] 1- شاكر القزويني"محاضرات في اقتصاد البنك"ديوان المطبوعات الجامعية"الطبعة الثانية،الجزائر1992 .
2- سوزي عدلي ناشد"مقدمة في الاقتصاد النقدي والبنكي منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت 2008،ص207،
3- زياد رمضان،محفوظ جودة "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"دار وائل للنشر،الطبعة الثانية،2006،ص11.

المطلب الثاني:البنـــــوك وأنواعـــــــها

أولا: تعريف البنك

لا يوجد تعريف محدد للبنك ، بسبب التنوع الكبير في مساهمة المؤسسات التمويلية في تقديم وظيفة أوأكثر من الوظائف التي تؤديها البنوك، رغم أن بعض هذه المؤسسات هي التي يتـــم اعتبارها بنوك في حين لا يتم اعتبار الأخرى كذلك، ومع التطورات الحديثة أصبحت البنوك تعـــــرف على أنها مؤسسات تنصب عملياتها الرئيسية في جمع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجة أصحابها وإعادة إقراضها وفق أسس معينة[1] .

ثانيا:أنـــواع البنـــوك

تنقسم البنوك لعدد من الأنواع نذكر بعضا منها فيما يلي :

- **البنك المركزي:**

هي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف والتوجيه و الرقابة على الجهاز البنكي،كما أن لها حق إصدار العملة و الاحتفاظ بالأموال السائلة الخاصة بالدولة،كالذهب والعملات الأجنبية،ويكون رأس مالها ما تخصصه الدولة لها،وكذلك من ودائـــع البـــنـــوك التجارية لديها.[2]

- **بنوك الأعمال والاستثمار:**

هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيس على أموالها الخاصة،بالإضافة إلى الودائع للأجل في قيامها بالأعمال التي أنشئت من أجلها.ومن هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجـــل للمشروعات أو المساهمة فيها للأغراض الاستثمار[3].

- **البنوك التجارية:**

هي البنوك التي تعتمد على الأعمال التجارية، بداية بتلقي الودائـــع وخصـــم الكمبيالات،وفتح الاعتمادات ،تقديم القروض، إلى منح التسهيلات الائتمانية لفترات قصيرة الأجل[4] .

1- فليح حسن خلف"النقود والبنوك" جدار الكتاب العالمي،عمان 2006،ص11.
[2]- السيد متولي عبد القادر "اقتصاديات النقود والبنوك" دار الفكر ،عمان الطبعة الثانية،2010،ص48، 49.
3 - - فائق شقر وآخرون "محاسبة البنوك" دار المسيرة، عمان ،ص 23 .
.

- **البنوك الإسلامية:**

هي بنوك تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية،إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال،حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أســـاس التعامل،في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية،المشاركة في توظيف أموالها .

- **البنوك المتخصصة "غير التجارية"**

تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها،حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية،ولا تمثل الودائع بالنسبة لهـــا دورا ملحوظا،حيث يتمثل النشاط الرئيس للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي،وتعتمد في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية و مصادرها الداخلية التي تتمثل في رأس المال و الاحتياطات و القروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها، و إجمالا يمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية مـــن حيث عمليات التمويل التي تقوم بها وهي[1]:

1. **البنوك الصناعية**: تقوم بتقديم السلف و القروض، ومساعدة الصناع للقيام بأعمـــالهم على أتم وجه، ورفع مستوى الصناعة، والمساهمة في إنشاء شركات صناعية.
2. **البنوك الزراعية**:تقوم هذه البنوك بمنح سلف للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة، وقد قامت هذه البنوك لحماية صغار المزارعين مـــن استغـــلال المرابين.
3. **البنوك العقارية**: توظف أموالها في منح قروض ذات أجال مقابل رهن عقاري بضمان أرض زراعية،ودلك لاستصلاح الأراضي،أو بناء عقارات، وفي أغلب الأحوال توضـــــع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية.
4. **بنوك الادخار والتوفير**: تمثل مؤسسات مالية تتولى تجميع الادخارات الفردية و ادخارات المؤسســـات الخاصة والحكومية على شكل ودائع مع التركيز على الودائع غير القابلة للسحب الفوري، ومن ثم إعادة إقراض هذه الادخارات بعد الالتزامات القانونية التي تحددها التشريـــعات البنكية و التعليمات التي يصدرها البنك المركزي.[2]

1-محمد عبد الفتاح الصيرفي "إدارة البنوك"دار المناهج،الأردن،2006،ص 31، 32.
2-فلاح حسن الحسني ،مؤيد عبد الرحمن الدوري"إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر"دار وائل،عمان،2008 ص،15

المطلب الثالث:الرقـــــابة البنكيـــة ومبادئها

توجد عدة جهات تهتم بالرقابة على الجهاز البنكي لضمان استمرارية عمل البنـــوك وبشكل مقبول نذكر منها [1]:

1. **إدارة البنك**: لأنها تنتخب من قبل المساهمين للإدارة،وتسير عمل البنك نيابة عنهم و بالتالي فهي المسؤولة أمام المساهمين عن ضمان استمرارية عمل البنك و نجاحه.
2. **المودعين**: بصفتهم الممول الأكبر لأي بنك وذلك من أجل اطمئنانهم على ودائعهم.
3. **الهيئة العامة للمساهمين**: وذلك للاطمئنان على استثماراتهم في رأس مال البنك و تحقيق أكبر عائد ممكن.
4. **العملاء والمستفيدين**: من تسهيلات البنك الائتمانية المباشرة وغير مباشرة وذلك لضمان استمرارية نشاط عمل البنك.
5. **السلطات النقدية**: " البنك المركزي " لأن هدف البنك المركزي حماية المودعين والمقترضين وذلك من أجل حماية الاقتصاد الوطني من أي انحرافات سلبية لعمل البنك،كما أن البنك المركزي يهدف إلى توجيه السياسة النقدية للدولة وهذا كله لا يتحقق إلا بالرقابة.

ـــأولا:تعريف الرقابة البنكية

يمكن تعريف الرقابة انطلاقا من مبادئها العامة على أنها "جزء أساسي من العمليـــة الإدارية،ويتمثل هدفها الرئيس في التحقق من أن التنفيذ و الأداء الفعلي يسيران طبقا للخطـــة الموضوعة فهي ليست جامدة،حيث هناك حدود مسموح بها للاختلاف بـــيـــن الـــخطة الموضوعة للتنفيذ، كما تهدف إلى تبيان نقاط الضعف وتجنب الأخطاء وتصحيحها فـــي حال وقوعها،وعليه فإن الرقابة تشمل اكتشاف وتحليل المشاكل قبل و بعد التنفيذ ".

تعد الرقابة السليمة شرطا أساسيا لاستمرارية البنوك والتأكد من سلامة مراكزها المالية بتجنبها المخاطر مع تحقيق فعالية الأداء ، وبالتالي الحفاظ على فعالية الجهـــــــاز البنكي[2]، كما تهدف إلى تقييم الموجودات لكل بنك،وخاصة الديون والسلفيات والحسابات المدينة الأخرى،ودراسة المشاكل التي تواجه

1- فائق شقير ،مرجع سبق ذكره،ص 23.
2- عبد الكريم طيار "الرقابة البنكية" دروس العلوم الاقتصادية ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ص6 .

البنوك ومحاولة إيجاد حلول لها وتقديم الاقتراحات و السبل التي تساعد على حل المشاكل التي تواجه البنوك التجارية وطرق زيادة كفاءتها [1] .

ثانيا:مبادئ الرقابة البنكية

بغية تحقيق أهداف عمليات الرقابة على أعمال المؤسسات البنكية لا بد من الاستناد إلـــى جملة من المبادئ و الطرق نذكر منها :

1. **الأسس الإدارية**: وتشتمل هذه الأسس على ما يلي:

- وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف و يعملون على تحقيقها.

- تقسيم العمل،حيث يتم من خلاله تحديد مراكز المســؤولية وتخصيص عمــل معين لكل قسم وبالتالي تسهل عملية الرقابة.

- محاسبة المسؤولين ،وذلك بالاعتماد علـــى تقســيم العمل ،حــيث يمكــن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله .

- الإدارة بالاستثناء وهو مدخل إداري يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه، من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأيــة تغــيرات جوهريـــــة تواجــه الإدارات التنفيذية أثناء التنفيذ ،أو عن أي خلل أو قصــور فـــي الأداء الفعلي عــن الأداء المستهدف ،هذا إضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل البنكي ومبدأ حسن المعاملة وسرعة التنفيذ .

2ــ الأسس المالية والمحاسبية: وتشتمل هذه الأسس على ما يلي :[2]

- **الســيــولة**: والتي تعني احتفاظ البنك التجاري بقدر من ودائع عملائه في صورة نقديــة أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقد بشكل سريع ،وذلك بهدف تلبية طلب عملائه ، ويتم هــذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثــمرة، حيث أن غياب التوازن يؤدي إلى المخاطرة .

1ـأحمد صبحي العيادي "إدارة العمليات البنكية والرقابة عليها" دار الفكر ،عمان ،2010،ص198.
2ـإيهاب نظمي إبراهيم "التدقيق القائم على مخاطر الأعمال"،مكتبة المجتمع العربي ،عمان،2008، ص110، 111

- **الضمان**: الذي يعني ضمان حقوق عملاء البنك وجعلها في متناول أيديهم في الوقـــت الذي يرغبون به أي تحت الطلب.
- **الربحية**: هذا المبدأ يعتمد أيضا على درجة التوازن بين حجم السيولة و درجة الضمان، ويعتمد كذلك على أنواع الودائع فيما إذا كانت ودائع لأجل آو تحت الطلب.

3ـ الطرق المحاسبية: وتعني استخدام الطرق المحاسبية الملائمة لإحكام الرقابة على العمليات البنكية ،والتي تعتمد اليوميات المساعدة والتحليلية واليوميات العامة على غرار: الدفاتر الإحصائية،بطاقات العملاء،ملاحق الحسابات الجارية للعملاء وغيرها.

المبحث الثاني: أجهزة الرقابة البنكية

تحتوي المؤسسة البنكية على عدة أجهزة للرقابة يشترط أن تكون متماسكة لحسن الأداء ،وبالتالي تكون الرقابة مهمة الجميع ،فنجد نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي اللذان تقومان عليه الرقابة البنكية.

المطلب الأول:نظام الرقابة الداخلية

هو كافة السياسات والإجراءات والضوابط التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان للوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة و كفؤة للعمل، والمتضمنـــــة الالتزام بسياسات الإدارة ،وهي تتكون مما يلي:[1]

أولاــ بيئة الرقابة:

تعني الموقف العمومي للمدراء و الإدارة وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية ، وأهميته للمؤسسة ولبيئة الرقابة تأثير على فعاليته على بعض إجراءات الرقابة و تتضمن العوامل التي تعكس بيئة الرقابة مثل:وظيفة مجلس الإدارة ،الهيكل التنظيمي للمؤسســـة و نظام الرقابة الإدارية .

ثانياــ نشاطات الرقابة:

هي تلك السياسات و الإجراءات التي اعتمدتها الإدارة إضافة لبيئة الرقابة لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة ،وتتضمن هذه الإجراءات تقديم التقارير و فحص الدقة الحسابية للسجلات و السيطرة على تطبيقات وبيئة نظم معلومات الحاسوب.

ثالثاــ تقييم المخاطر:

تفسح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها المؤسسة ،لذلك فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة و المرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة في خطط الأداء طويلة الأجل ،ولحظة تحديد المخاطر فإنه من الضروري تحليلهـــا للتعرف على أثرها الممكن وذلك مـــــن حيث أهميتها و تقدير احتمال حدوثها و كيفية إدارتها، و الخطوات الواجب القيام بها.

1- عطا الله أحمد سويلم "التدقيق و الرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية"دار الراية، عمان ،2009،ص56 .

.

رابعاــ المعلومات والاتصالات:

يجب تسجيل المعلومات و إيصالها إلى الإدارة وإلى آخرين يحتاجونـــــــها داخــل المؤسسة ،وذلك لمساعدتهم على القيام بالرقابة الداخلية ،وحتى تستطيع المؤسسة أن تراقب عملياتها عليها أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها وفي الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعالا عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفــل أو بشكل أفقي ،إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخــرى خارجية قد يكون لها اثر في تحقيق المؤسسة لأهدافها علاوة على حاجة الإدارة الفاعلة لتقنية المعلومات الهامة لتحقيق تحسن واتصال مهم و موثوق به ومستمر لهده المعلومات .

خامساــ مراقبة النظام:

تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما و تضمن أن نتائج التدقيق و المراجعة الأخرى تم معالجتها مباشرة، ويجب تصميم أنظمة الرقابـــــة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية.

المطلب الثاني:خلية التدقيق

حتى تكون الرقابة فعالة فمن الضروري أن تتوفر في المسؤولين الكفاءة المهنيـــة الواسعة ،ويمكن تقسيم التدقيق إلى نوعين و ذلك من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق و هما التدقيق الخارجي الذي يكون قانوني و متعاقد والتدقيق الداخلي و يكون إما إجرائي أو عملي.

أولا: تعريف التدقيق الداخلي

يتمثل التدقيق الداخلي في المراجعة الدورية للأدوات التي تتوفر عليها إدارة معينة بغرض إدارة ومراقبة المؤسسات، ويمارس هذا النشاط من قبل دائرة أو مصلحة مرتبطة بإدارة المؤسسة و مستقلة عن باقي الدوائر و المصالح، والتدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص و تقيم كافة نشاطاته لمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز المهام الموكلة إليهم ، وذلك عن طريق التحليل و التقييم و تقديم التوجيهات و الاستشارات التـــي تتعلق بالفعاليات المختلفة بالمؤسسة و للتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد و القدرات بمـــا يتفق و السياسة العامة للبنك[1] .

1- خالد أمين عبد الله "التدقيق و الرقابة في البنوك" دار وائل،عمان ،1998،ص118.

كما يعرف بأنه تلك الوظيفة المستعملة داخل البنك و التي تعطي له قدرة كبيرة في التحكم في العمليات ،كما تقدم له النصائح المناسبة لتحسينها و من ناحية أخرى التدقيق الداخلي يساعد البنك على تحقيق أهدافه و ذلك بتقييم إجراءات إدارة الأخطار ،والرقابة و التسيير و إيجاد المقترحات التي تدعم فعاليتها .

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي :

ومنها نذكر ما يلي: [1]

ـ توفير حماية للأصول و سجلات المؤسسة من الضياع و السرقة و الاختلاس والتزوير و سوء الاستخدام؛

ـ توفير الدقة في البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر و سجلات و حسابات المؤسسة؛

ـ تحفيزا لنهوض بالكفاءة الإدارية و التشغيلية للبنك بشكل عام؛

ـ تشجيع السير بالسياسات الإدارية وفق الطريق المرسوم له؛

ـ توفير الاستخدام الأمثل للموارد؛

ـ تحديد مواطن الخطر مما يوجب تعميم خطة التدقيق للمدقق الداخلي بشكل يأخذ بالاعتبار مواطن الخطر و كيفية التعامل معها؛

ـ تحقيق منع واكتشاف الغش والاحتيال.

ـ ثالثا :أقسام التدقيق الداخلي

من الصعب وضع حدود فاصلة لأنواع التدقيق الداخلي بسبب شمولية التدقيق لكافة العمليات في المؤسسة ،وهدفها فعالية و كفاءة العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط ما ،حيث يقسم التدقيق الداخلي إلى ما يلي[2]:

1ـ التدقيق الإداري: ويقوم على:

ـ تقويم و اختبار النشاطات الإدارية ونتائج الأداء.

1- عطا الله أحمد سويلم الحسبان"الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات"دار الراية ،عمان 2009،ص53.
2- عطا الله أحمد سويلم "الرقابة و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات" مرجع سبق ذكره ،ص60، 61.

ـ تقويم وفحص شامل لعمليات المشروع.

ـ تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية و الموارد البشرية و تقديم التوصيات اللازمة للتحسين.

2ـ التدقيق المالي: و يعرف على أنه الفحص المنظم للقوائم المالية لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من حيث:

ـ التحقق من تتبع القيود المحاسبية ؛

ـ التحقق من سلامة و موافقة الأنظمة و التعليمات و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

ـ التحقق من وجود الحماية المناسبة للأصول من سوء الاستعمال أو الاختلاس.

المبحث الثالث: نظام الرقابة الداخلية في البنوك

نظرا لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية و خاصة في البنوك فقد حظي بالعديد من الدراسات العلمية التي تهدف إلى تقييم دوره و العمل على زيادة فاعلية هذا الدور في المجالات المختلفة.

المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية

أولا: تعريف نظام الرقابة الداخلية

هنالك الكثير من يعتقد أن الرقابة الداخلية وضعت للأجل منع الغش من قبل الموظفين، بينما هذا الغرض هو جزء من أغراض الرقابة الداخلية، و قد عرفت الرقابة الداخلية من قبل معهد المدققين الداخلين :"على أنها الخطة التنظيمية و السجلات و الإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات البنك و ضمان كفاية استخدامها و التأكد من سلامة و دقة السجلات المحاسبية".

عرفت كذلك :"على أنها مجموعة النظم الرقابية والمالية التي تضعها الإدارة بقصد:

- تسيير نشاط المؤسسة بطريقة فعالة و سليمة ؛
- التأكد من الالتزام بالسياسات الإدارية و القانونية؛
- المحافظة على الموجودات ، والتأكد من أنها استعملت بكفاءة و فاعلية؛
- تأمين اكتمال و دقة السجلات إلى أقصى حد ممكن."[1]

كما يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية أيضا على أنها "جزء لا يتجزأ من إدارة المؤسسة، وتمثل صمام الأمان في الدفاع عن أصول و ممتلكات البنك و حمايتها من التلاعب ،حيث تشمل هذه الرقابة الخطط والطرق و الإجراءات المستخدمة لتحقيق الأهداف، و بالتالي تدعم الإدارة المعتمدة على أسس الأداء"[2].

ثانيا: وسائل نظام الرقابة الداخلية

يتم التركيز على أربعة عناصر أساسية لوضع نظام الرقابة الداخلية هي:

1- هادي التميمي"مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية" دار وائل ،عمان الطبعة الثانية،2006، ص81.
2- عطا الله أحمد سويلم الحسبان ،مرجع سبق ذكره، ص 46.

1ــ الهيكل التنظيمي:

لكي يصل البنك إلى تحقيق أهدافه المسطرة يجب وضع هيكل تنظيمي مفصل يحـــــــدد العلاقات الوظيفية و التسلسلية الموجودة بين الأفراد و الوظائف داخل البنك من جهة، ومن جهة أخرى وصف مناصب العمل و تحديد مسؤولية كل فرد داخل البنك مـــــــن مســــــتـــوى مجلس الإدارة إلى المستويات الإدارية الأخرى،ومن أهداف و جود هيكل تنظـــيـــــــمـــي البحث عن الفعالية و إمكانية قياس كل نشاط و كل وظيفة ، تقسيم المهام و الوظائف بيـــــــن الموظفين داخل البنك مما يخلق نوعا من الرقابة خلال التنفيذ.

2ــ تحديد الإجراءات و القواعد الممارسة:

يجب أن تحدد المديرية العامة للبنك الإجراءات و قواعد الممارسة بوضوح و بصفة فعالة و دقيقة، كما يجب أن تتناسب هذه الإجراءات مع الهيكل التنظيمي و تتلاءم معه.

3 ــ وضوح الأحكام القانونية و التنظيمية:

تقوم السلطات البنكية بإصدار القوانين التشريعية التي تحكم سير النظام بوضوح دون وجود تناقضات فيما بينها، أو ترك فراغات قانونية لكي لا يتسنى للبنك أو مستخدميه التهرب من التطبيق الصارم لهذه الأحكام.

4ــ وضع آليات للرقابة الدائمة:

يجب على إدارة البنك وضع نظام للرقابة الداخلية كوظيفة رقابة التسيير، و وظيفـــــــــــــــة التدقيق الداخلي الذي يعود لها دور في الفحص المنظم لسير نظام الرقابة الداخلية و إعطـــــاء التوصيات اللازمة لزيادة فعاليته و تكييفه مع التغييرات التي تطرأ عليه، كما يجب القيام بإشراف من طرف المسؤولين المباشرين عن عملية التنفيذ ،كذلك يجب وضـــــــــــــع إجراءات أمنية للحفاظ و صيانة الأصول المادية، ضرورة الاستعانة بالمدققين الخارجيين لمـــــــراقبـــــة العمليات المجرات على مدار السنة و المصادقة على القوائم المالية.

ثالثا:أهمية و أهداف نظام الرقابة الداخلية

1ــ أهمية نظام الرقابة الداخلية:

إن زيادة و اتساع نطاق الأنشطة، و البرامج الاقتصادية، التي تمـــــــارسها الوحـــــــدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، أدى إلى زيادة إبراز الرغبة في الحصول على تقييـــــــــــــم داخلي مستقل لفاعلية الإدارة داخل هذه الوحدات ،وهذا ما يدخل في نطاق عمـــــــــل الرقابـــة الداخلية و التي تعتبر من أهم أدوات الرقابة ،حيث يتوقف على مدى نجـــــــاح و قوة نظـــــــام الرقابة الداخلية ما يلي:[1]

ــ نجاح و كفاءة و فاعلية ا لرقابة، متابعة و تقييم أداء ما تقوم به الوحدة من أنشطة و برامج مختلفة؛

ــ زيادة كفاءة أداء العاملين في الوحدة، في مجال تنفيذ و أداء الأعمال و الأنشطـــــــــة الموكلة لكل منهم؛

ــ مدى تحقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعة من قبـــــــل الأنشطة وبرامج الوحدة؛

ــ المساعدة على اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة و برامج البنك قبل وقوعها حتى يمكن تجنبها، و يمثل ذلك جوهر الرقابة الداخلية السليمة التي يجب أن تكون في نفس الوقت رقابة وقائية.

2ــ أهداف نظام الرقابة الداخلية

حدد المعهد الدولي للمدققين الداخليين سنة 1978م أهدافا لنظام الرقابة الداخلية تتمثل في:

ــ التحكم في البنك:

عن طريق الحفاظ على أعمال البنك بطريقة منتظمة و دائمة و ضمان تـــنـفيذ الخـــطـــط المبرمجة وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة،و لأجل ذلك فإنه يتعين عـــــــلـــــى الأشخاص القائمين على وضع أنظمة الرقابة الداخلية أن يكونوا على دراية كافية بأهـــداف البنك و ميزانيته و مختلف الهياكل والإجراءات الموضوعة و القوانين المحددة ، فـــــإدارة أعمال البنك بصفة منتظمة تؤدي بالضرورة إلى تحقيق أهدافه المسطرة.

1- محمد السيد سرايا"أصول و قواعد المراجعة و التدقيق" دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ، ص82، 83.

ـ حماية أصول البنك:

أن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول البنك من السرقة و الاختلاس أو الضياع، والمحافظة عليها في الأجل الطويل و المساهمة في تنميتها، فالبنك مطالب بتسيير محفظة قروضه تسييرا محكما كونها تعد عنصرا أساسيا في أصوله.

ـ التأكد من نوعية المعلومات:

تحتاج إدارة البنك لمعلومات كبيرة و أكيدة و بصورة مستمرة باعتباره الأساس الذي تتخذ عليه القرارات .فوجود نظام رقابة داخلية يضمن صحة مصداقية المعلومات المسجلة و الحد من حدوث الأخطاء والغش أو الاختلاس...

ـ التأكد من التطبيق السليم لتعليمات و توجيهات الإدارة:

يحدد المسيرون الإستراتيجية و الأهداف المراد الوصول إليها و يوفرون المواد اللازمة و يتخذون لذلك قرارات سليمة لضمان البنك و تطوره ،في حين ينفذ المستخدمون الآخرون العمليات و ينسقون بين مختلف المصالح ، فوجود نظام الرقابة الداخلية يضمن بأنهم يعملون لصالح البنك و أنهم يحترمون السياسات و الإجراءات المحددة ،و النظام الداخلي للبنك . ولتحقيق ذلك يجب توفر نوعين من الرقابة:

1ـ رقابة قبلية:

تسعى للتأكد من أن الهدف من وضع السياسات و الإجراءات محدد بدقة ، وأنها واضحة ومفهومة و موجهة لموظفين مؤهلين لتنفيذها بشكل صحيح.

2ـ رقابة بعدية:

بهدف التأكد من الإجراءات و السياسات و القوانين المحددة ، عبر القيام بدورات رقابية من طرف المدققين الداخليين للإعطاء ضمانات حول التزام المستخدمين بالتنفيذ الفعلي لما هو محدد مسبقا.

ــ التأكد من الاستخدام الأمثل و الفعال لموارد البنك:

يبرز ذلك من خلال تحسين مستوى الأداء، وإدارة أعمال البنك بصفة فعالة، و العمل على تقليل المخاطر، فيجب أن يكون نظام الرقابة الداخلية قادرا على تحديد الأشخـــــــــــــاص الذين يتسببون في حدوث الأخطاء و انخفاض فعالية البنك.

رابعا: أقسام الرقابة الداخلية

يمكن تقسيم نظام الرقابة الداخلية إلى:

1ــ الرقابة المحاسبية

تمثل الرقابة المحاسبية عنصرا من عناصر الرقابة الداخلية ، وتهتم بالإجـــــــراءات لحماية موارد البنك من أي تصرفات غير مشروعة و تحقيق دقة البيانات و المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها، ويتم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طريق:[1]

ــ وضع نظام محاسبي متكامل و سليم؛

ــ وضع نظام سليم لجرد أصول و ممتلكات المشروع وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها؛

ــ وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات محاسبة المسؤولين عن أصول المشروع مع نتائج الجرد الفعلي للأصول، و يتبع ذلك ضرورة فحص و دراسة أسباب أي اختلافات قـــــد تكشفها هذه المقارنة.

فلتحقيق أهداف الرقابة المحاسبية يمكن استخدام العديد من الأدوات التي من أهمها : المراجعة المستندية،الرقابة المالية،المراجعة الداخلية...

2ــ الرقابة الإدارية

تهدف إلى رفع الكفاية الإنتاجية و إتباع السياسات المرسومة، و يستند إلى تحضير التقارير المالية و الإدارية و الموازنات التقديرية و الدراسات الإحصائية و تقارير الإنتاج و برامج التدريب و غير ذلك، ويتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال :[2]

ــ تحديد الأهداف العامة الرئيسية للمشروع و كذلك الأهداف الفرعية على مستـــوى الإدارات والأقسام التي تساعد في تحقيق الأهداف الموضوعة.

1- محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 86، 87.
2- عطا الله أحمد سويلم الحسبان" الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات،مرجع سبق ذكره، ص 89.

ــ وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع الأهداف ، وعلى أساس أن أي قرار لا يتخذ إلا بناء على أسس و معايير معينة .

فلتحقيق أهداف الرقابة الإدارية يمكن استخدام العديد من الأدوات مــن أهــمهـــــــــا: الموازنات التخطيطية، موازنة البرامج و الأداء، التقارير الدورية ، نظم تأهيل و تدريـــــــــب العاملين، الإحصائيات والرسوم البيانية...

المطلب الثاني: مقومات و إجراءات نظام الرقابة الداخلية

أولا:مقومات نظام الرقابة الداخلية

يتميز نظام الرقابة الداخلية الجيد و الفعال بمجموعة من الخصائص الرئيسية و الهامة و التي تمثل المقومات الأساسية المطلوب توافرها حتى يمكن اعتبار نظام الرقابة فـــــعـــالا و جيدا في تحقيق الأهداف الرئيسية له ،و من بين الخصائص و المقومات الأساسية التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية نذكر:

ــ الفصل بين اختصاصات و مسؤوليات الموظفين؛

ــ مراعاة كفاءة الموظفين و ملائمة مؤهلاتهم العلمية لمتطلبات وظائفهم ،فهؤلاء الأفراد هم القائمون على تنفيذ الإجراءات الموضوعية بطريقة فعالة.

ــ مراعاة خطوات تسجيل العمليات المالية و المحاسبية عنها عن طريق:

1ــ لا بد من التصريح بأي عملية مالية قبل تنفيذها من قبل الإدارة عـــن طريــق وضـــــع الإجراءات المختلفة السابق وضعها لكل عملية من العمليات؛

2ــ تنفيذ العمليات التي تم التصريح بها عن طريق الإجراءات المختلفة الســـابق وضعــهـــا لكل عملية من العمليات؛

3ــ القيام بتسجيل العمليات المالية دفتريا مع مراعاة التوجيه المحاســـبي الســليـــم لهــذه العمليات؛

4ــ المحاسبة عن نتائج العمليات عن طريق إعداد الحسابات و القوائم المالية الختـــاميـــة؛

ــ يجب أن يتضمن نظام الرقابة الإجراءات السليمة للعناية بالأصول و السجلات و رقابتها حماية لها من أي تصرفات غير مشروعة؛

ــ يجب أن يتضمن النظام أساليب مراقبة الالتزام بتنفيذ التعليمات و اللـــوائح و الخطـــــة التنظيمية للبنك[1]؛

ــ مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب أية تغييرات مستقبلية؛

ــ تفويض السلطات من أعلى إلى أسفل و أن السلطة واضحة و مفهومة؛

ــ يتضمن الشق المحاسبي لمقومات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الطرق و الوسائل ، حيث يتم تبويب الحسابات بما يتلاءم مع طبيعة الوحدة الاقتصادية من ناحية و نوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية أخرى.[2]

ثانيا:إجراءات نظام الرقابة الداخلية

يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة لتحقيق الأهداف المسطرة ،وجعل نـــــظام المعلومات المحاسبية يستجيب للأطراف المستعملة للمعلومات من خلال توفـير مـــعلـــومات ذات مصداقية و تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة،لذلك وجب على هذا النـــظـــام ســـــــــن إجراءات من شأنها أن تدعم المقومات الرئيسية له ومن بين هذه الإجراءات نذكر[3]:

1ــ إجراءات تنظيمية و إدارية

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة،فنجد إجراءات تـــخـــص الأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات ، تقسيم العمل داخل كل مديرية بمـــا يضمن فرض رقابة على كل شخص داخلها ، توزيع و تحديد المسؤوليات بما يتيح معرفة حـــــدود النشاط لكل مسؤول و مدى التزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه ، و إجراءات أخرى تخـــص الجـــانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات ،و إجراء حركة التنقلات بـــيـــن المـــوظـــفيـــــن بمـــا لا يتعارض مع حسن سير العمل و فرض إجراءات معـــيـــنة لانتـــقـــاء الـــعـــامـــلـــين ،و ضبـــط الخطوات الواجب إثباتها لإعداد عملية معينة .

1- محمد السيد سرايا،مرجع سبق دكره،ص95،94
2- فتحي رزق السوافيري و آخرون"الرقابة والمراجعة الداخلية"،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ص25.
3- محمد التهامي طواهر،مسعود صديقي"المراجعة و تدقيق الحسابات "،ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر،الطبعة الثالثة، ص 50.

2 ــ إجراءات العمل المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم من بين أهم المقومات المدعمة لنظـــــام الرقابـــة الداخلية الفعال ،لذلك أصبح من الواضح و ضع إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي

من خلال التسجيل الفوري للعمليات ، التأكد من صحة المستندات، إجراء مطابقات دورية والتي تعتبر من أهم الإجراءات التي تفرض على العمل المحاسبي داخل المؤسسة من خلال إجراء مقاربات دورية بين مختلف مصادر المستندات،القيام بجرد مفاجئ و عدم إشراك موظف في مراقبة عمل قام به.إن هذه الإجراءات تمكن من دعم المقومات التي يقوم عليه نظام الرقابة الداخلية الفعال .

3ــ إجراءات عامة

تعتبر الإجراءات العامة مكملة للإجراءات السابقة الذكر أي الإجراءات التنظيمية و الإداريـــــة والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي ، و بتفاعل جميع هذه الإجراءات يستطيع نظام الرقابـــة الداخلية تحقيق أهدافه .و من بين أهم الإجراءات العامة لنظام الرقابة الداخلية نجد التأمـــيـــن على ممتلكات المؤسسة من خلال التأمين عليها ضد كل الأخطار المحتملة ،اعتمـاد رقـــابـــة مزدوجة لأن هذا الإجراء من شأنه أن يعمل على تفادي التلاعب و السرقة و إنشاء رقـابـة ذاتية . كذلك من بين الإجراءات العامة إدخال الإعلام الآلي الذي يعتبر أحد أهم الوســـــائـل التي يمكن الاعتماد عليها في تشغيل نظم المعلومات، لأن تنفيذ العمل المحـــــاســـبي آليا لـــــــه مميزاته كالسرعة في معالجة البيانات و تخفيض نسبة الخـــطـــأ فـــي الـمعـالجة ، إمـكانـيـــة الرجوع للمعطيات بسرعة...

المطلب الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يقوم المراجعون بتقييم نظام الرقابة الداخلية للتأكد من نوعية، و فعالية،و كفـــايـــــة الأنظمة وأنشطة الرقابة الموضوعة من طرف المسيرين و المطبقة من طرف مستخدمـــي البنك، وإعطاء التوصيات اللازمة لتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية.

أولا: مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق عبر مرحلتين، تتعلق الأولى بتقييـــــم كيفية تشكيل هذا النظام و فهم الإجراءات الموضوعة،أما المرحلة الثانية فهي تخص كيفية سير هذا النظام.

1ــ تقييم كيفية تشكيل نظام الرقابة الداخلية

تختلف إجراءات نظام الرقابة الداخلية من بنك إلى آخر،فيتم وضع هيكل تنظيمي و تحديد الإجراءات حسب حجمه و نوعية النشاطات التي يقوم بها،ولفهم الأنظمة يستعـــــيـــــن المدقق

بالإجراءات المكتوبة و يقوم بالمحادثة مع مختلف المتدخلين الأساسين في سيرورة النشاطات ،و تلخص هذه العملية في تدوين الملاحظات المستنتجة ،ومن ثم تسمح للمدقـــق بتحديد إجراءات الرقابة الملائمة .

2ـ تقييم سير نظام الرقابة الداخلية

بعد قيام المدقق بتقييم هذا النظام ينتقل إلى تقييم فعالية سير هذا النظام ، و يتمثل ذلك في القيام باختبارات تسمح بالتأكد من السير الحقيقي و الدائم للإجراءات نظام الرقابـــــــة الداخلية الموضوعة ،و أن أنظمة الرقابة الداخلية تؤدي وظائفها كما هو محدد لها يعتمـــد المدقق في هذه الاختبارات على ثلاث تقنيات أساسيـــة للاختبارات المطبقة و هي:

ـ فحص البيانات المحاسبية

يكون الغرض منها هو تكوين رأي عما إذا كانت القيم و البيانات الواردة بالقوائـــم المالية صحيحة ، ولهذا يجب أن تشمل الإجراءات الخاصة باكتشاف الأخطاء و خصوصا تلك التي تؤثر على القوائم المالية .

ـ تكرار عمليات الرقابة

تتمثل في إعادة المدقق للعمليات الرقابية للتأكد من صحة النتائج المحصل عليها سابقا، حتى يتأكد بنفسه من عدم وجود أخطاء ذات أهمية بنسبة كبيرة.

ـ الملاحظة

هي الفحص المباشر لعمليات الرقابة، يسمح فيه المدقق بالفهم الجيد لكيفية تنفيذهـــــا ومدى صحتها،و تعتبر هذه التقنية محدودة النتائج إذا ما تعلق الأمر بفحص وجود الوسائل المادية للحماية فهي لا تسمح للمدقق باستخلاص ا لنتائج حول ديمومة عمليات الرقابـــــــة الموضوعة.

ثانيا:أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

1ــ قائمة الاستقصاء

تتطلب هذه الطريقة تصميم مجموعة من الأسئلة حول سياسات و إجراءات نظـــام الرقابة الداخلية ، تتناول جميع النشاطات داخل المؤسسة و توزع على العاملين ،و يقـــــوم المدقق بوضع الأسئلة التي يراها ضرورية لمنع الانحرافات و الوقوف على مـــــدى كفـــايـــة نظام الرقابة الداخلية المطبق ، والإجابة عن هذه الأسئلة تكون إما ب(نعم) أو (لا)،فـــإذا كانت الإجابة (بنعم) فتعني أن نظام الرقابة الداخلية يفي بالغرض،أما إذا كـــانت الإجابـــــة ب(لا) فتدل على وجود نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.

من فوائد هذه الطريقة:

ــ سهولة الإجابة عنها(بنعم) أو (لا).

ــ تعتبر الأسئلـــة كاملـــــة و شاملـــــة.

ــ نقاط الضعف أو القوة يمكن معرفتها بسهولة، وذلك من خلال الإجابات.

لكن يعاب على هذه الطريقة على أن الإجابات ربما قد تتم دون إعطاء الاهتمام اللازم لها،ولكن بإمكان المدقق اكتشاف ذلك عند أجراء التدقيق التفصيلي.

2ــ خارطة التدفق

خارطة التدفق عبارة عن خارطة تستعمل فيها رموز متعـــارف عليـــها متداخلـــة و متواصلة مع بعضها ، و تبين كل خطوة و الخطوات التي تليها و كيفية تسيير العمـــليـــات المحاسبية و مصادر المعلومات ، و توزيع المسؤوليات على الأقسام أو الأشـــــخاص ،[1]

تتميز خارطة التدفق بأنها تعطي لمعدها و لقارئها فكرة سريعة عـــن نظـــام الرقابـــــة الداخلية و تمكنه بسهولة من الحكم على مدى جودته.

1- هادي التميمي "مرجع سبق ذكره"،ص 92.

3ـ فحص كشوف الأخطاء

تبين كشوف الأخطاء الأخطاء الفعلية التي تم اكتشافها خلال عمـــليات التشغـيـــــل الخاصة بالتطبيقات المختلفة،حيث أن تحليل الأخطاء و التعرف على الإجراءات التي اتبعت لتصحيحها تساعد المدقق بالأدلة و البراهين على بيان نواحي الضعف و القوة في إجراءات الرقابة المتبعة، و تساعد المدقق على تقرير مدى الاعتماد عليها لضمان دقة البـيـــانـــــات المحاسبية و سلامتها[1].

1- عطا الله أحمد سويلم الحسبان"الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات"،مرجع سبق ذكره،ص 54.

الفصل الثاني : التدقيق البنكي

- المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق
- المبحث الثاني: معايير عملية التدقيق البنكي
- المبحث الثالث: إجراءات عملية الرقابة

تمهيد:

إن سلسلة التحولات و الاتجاهات التي يشهدها الاقتصاد العالمي و خاصة تحـــــولات و اتجاهات العولمة التي ترتكز على الاندماجات و التكتلات و التنافس و الانفتاح على أســواق العالم طرحت منذ انطلاقتها و حتى الآن الكثير من التحديات و الفرص أمـــام المؤسســـــــــات البنكية، فلكي تتمكن من القيام بأعمالها بشكل سليم و مراقبة أنشطتها و تقييمـــها و مـــــدى ملائمتها للمعايير المحاسبية ، فإنها تعتمد على التدقيق البنكي و أساليبه ، والـــــذي تطـــــــور بشكل ملحوظ و خاصة في الدول المتقدمة .و من هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل إلـــــــى التدقيق البنكي ، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول** :مدخل إلى التدقيق
- **المبحث الثاني**: معايير عملية التدقيق البنكي
- **المبحث الثالث**: إجراءات عملية الرقابة

المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق

إن التدقيق ميدان واسع عرف تطورات كبيرة ومتواصلة، صاحبت تعقد النشاطات وتنوعها مع كبر حجم المؤسسات وضخامة الوسائل البشرية، المادية والمالية المستعملة، فيها يصعب يوم بعد يوم التسيير، إذ تكثر العمليات المنجزة والمعلومات المتدفقة الأخطاء والانحرافات بل والتجاوزات أحيانا.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن التدقيق

التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية و تعني :الشخص الذي يتحدث بصوت عال،وقد نشأت هذه المهنة منذ القدم و قد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت بمقولة:"هو لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية " . و مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا، و تطور الصناعة و التجارة ،و الزيادة في أنشطة المؤسسات، و زيادة الفجوة بين المالكين و الإدارة، و تطور النظام الضريبي، إلا أن الهدف الرئسي للتدقيق لم يتغير و هو اكتشاف الغش و الخطأ . وفي عام 1850م ظهرت الحاجة و الرغبة إلى ضرورة وجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم المحاسبية من قبل شخص مستقل و محايد ، وقد نص صراحة على ذلك القانون الإنجليزي لسنة 1862م ، الأمر الذي أدى إلى تطوير مهنة التدقيق و ضرورة وإلى ضرورة وجود أشخاص مؤهلين و مدربين للقيام بهذه المهمة .ولقد تطورت مهنة التدقيق مع تطور النشاط الاقتصادي من اكتشاف الغش و الخطأ ومنع الأخطاء الفنية إلى تحديد المركز المالي وربحية المؤسسة واكتشاف الغش والخطأ.

المطلب الثاني: ماهية التدقيق

أولا: تعريف التدقيق

هنالك العديد من التعريفات التي قدمها مختصون و مؤسسات تعمل في مجال التدقيق المحاسبي ويمكن عرضها كما يلي:

" التدقيق هو عبارة عن فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و المستندات و الحسابات و الدفاتر فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، و مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة"، و بتعبير آخر يعرف على أنه: " عملية تجميع و تقييم الأدلة المتعلقة بالمعلومات لتحديد و إعداد تقرير يتضمن درجة المطابقة بين المعلومات و المعايير المعتمدة"[1].

1- إيهاب نظمي إبراهيم ، مرجع سبق ذكره،ص17.

كما عرفت منظمة العمل الفرنسية التدقيق على أنه:" طريقة منهجية مقـــــدمـــة بشـــكـــل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصـــــــدار حكـم معلـــل و مستقل ،استنادا على معايير التقييم ،و تقدير مصداقية و فعالية النظام و الإجراءات المتعلقة بالتنظيم[1]

كذلك عرفه مجمع المراجعين الداخلين الأمريكيين على أنه:"وظيفة يؤديها موظفين مـــــن داخل المؤسسة و تتناول الفحص الانتقادي للإجراءات و السياسات و التقييم المستمـــــــــــر للخطط و السياسات الإدارية و إجراءات الرقابة الداخلية ، وذلك بهدف التأكد و التحقـــق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها دقيقة و كافية"[2]

ثانيا: أهداف التدقيق

إن الأهداف المرجوة من عملية التدقيق تختلف تبعا للتغيرات التي مرت بها ،إذ كانـت عمليات التدقيق سابقا وسيلة للاكتشاف ما قد تحتويه الدفاتر و السجلات من أخطاء و غـــش وتلاعب و تزوير دون إبداء رأي فني محايد ، إلى أن أصبح من أهم واجبات المدقق فـــي العصر الحالي القيام بمراجعة انتقاديه منظمة للدفاتر و السجلات و إعطاء رأي فني محايد، ويمكن تلخيص الأهداف العامة لعملية التدقيق كما يلي:

ــ اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر و السجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة؛

ــ بيان مصداقية المعلومات التي تحتويها هذه القوائم، عن طريق التأكد من دقـــــة وصحـــــــة البيانات المحاسبية؛

ــ إبداء الرأي الفني المحايد حول تمثيل القوائم المالية ،و مدى توافقها مع القواعد المحاسبيـــة المتعارف عليها؛

ــ تقليل فرص ارتكاب الخطأ و الغش لشعور منفذ العمليات بأن ما يقوم به سيخضع للرقابـــة و التدقيق[3]؛

ــ مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها و التعرف على ما حققته من أهداف و دراســـــــــة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة؛

1- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 10.
3- محمد السيد سرايا "أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية'،2007 ، ص 126.
3- إيهاب نظمي إبراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص18.

ـ القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحـــي النشاط؛

ـ تقييم عمل الأفراد و مدى قدرتهم على تحمل المسؤولية؛

ـ الحكم على إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية و الإحصائية و اتخاذها كأســاس للقرارات الإدارية الناجحة؛

ـ تقديم الاقتراحات لتجنب الانحرافات مستقبلا و سد الثغرات التي تؤدي إلى ضيـــاع الأموال ، وهنا يقوم المسؤولون عن المراجعة الداخلية بكتابة تقارير دورية عـــن تقيـــيم للخطط المنفذة؛

ـ التحقق من وجود حماية كافية للأصول المشروع ضد السرقة ،و التأكد من أن جميـــع الأصول و الخصوم و جميع العناصر الواردة في الميزانية وفـــي القوائم المالية الختاميـــية موجودة فعلا[1]؛

ـ انطلاقا مما سبق ذكره نستطيع أن نقول بأن المراجع يستطيـــع أن يبـــدي رأي فنـــي محايد حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق و مصـــداقـــية و صراحة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية[2]

المطلب الثالث: فروض التدقيق

يقوم التدقيق على جملة من الفروض ،و الفرض هو قاعدة تحظى بقبول عام و تعبـــر عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو الإشكاليات . و من أهـــم فروض التدقيق ما يلي:

ـ قابلية البيانات للفحص

يقوم التدقيق على فحص البيانات و المستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها.ينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ، ومن جهة أخرى مصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى.

1- زاهرة توفيق سواد" مراجعة الحسابات و التدقيق"، دار الراية، عمان، 2009، ص 88.
2- طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره،ص 19.

ـ عدم وجود تعارض بين المدقق و الإدارة

يقوم هذا الفرض على تبادل المعلومات بين المدقق و الإدارة، من خلال إمداد هذه الأخيرة بمعلومات تمت مراجعتها من طرف المدقق، و العكس كذلك بالنسبة للمدقق بمده بمعلومات يستطيع أن يبدي على أساسها رأي فني محايد على المعلومات المحاسبية للمؤسسة.

ـ خلو القوائم المالية و أية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء

يثير هذا الفرض مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء ، و إثبات عدم مسؤوليته عـــــن اكتشاف الأخطاء و التلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير التدقيق المتفق عليها.

ـ التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية

يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، إذ يعتبر الالتزام بها مؤشرا حقيقيا للحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية.[1]

ـ وجود نظام سليم للرقابة الداخلية

إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من النظام، وهو حماية أصول المؤسسة والتقليل من حدوث الأخطاء والتلاعبات، و اختيار دقة البيانات المحاسبية و تحفيز الكفاءة التشغيلية [2]

1ـ التأهيل العلمي و العملي للمدقق

ـ التأهيل العلمي و العملي و الخبرة المهنية؛

ـ الخبرة العلمية في مجال الممارسة العملية لتدقيق و استمرار التعلم أثناء الممارسة مع تلقي التدريبات الكافية، إذ أن توفر المؤهل العلمي مع الخبرة العلمية و التدريب الكـــــــافـــــي تحقق في مجملها مستوى الكفاءة اللازمة للمدقق للقيام بعمله و حسن أداءه و تحسين فعاليـــــة أداءه

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره،ص14.
[2] زاهرة تفيق سواد، مرجع سبق ذكره،ص16،

المبحث الثاني: معايير عملية التدقيق

من يعمل في هذه المهنة، و هذه المعايير يجب مراعاتها و الالتزام بها حتى تحقق أهدافها ، ولقد نص تعتبر معايير التدقيق الأساس الذي يقوم عليه التدقيق و الإطار العام الذي يجب أن يلتزم به كل المجمع الأمريكي للمحاسبين على معايير التدقيق المتعارف عليها وهي المعايير العامة ، معايير العمل الميداني و معايير إبداء الرأي.

المطلب الأول: المعايير العامة

تتضمن هذه المعايير جميع القواعد التي تطبق على كل من المدقق من ناحية و على مكاتب و مؤسسات التدقيق الخاصة و الحكومية على السواء و تتضمن المعايير العامة على ثلاثة معايير و هي:

أولا: معايير التأهيل العلمي و العملي و الكفاءة المهنية

يجب أن يكون المدقق في مستوى هذه المهمة سواء من ناحية التأهيل العلمي و المؤهلات العملية للإيفاء التام و الكفء بهذه المهمة.

1ــ من ناحية التأهيل العلمي

يجب أن يكون حاصلا على شهادة في المالية أو في العلوم التجارية زائد شهادة ميدانية في المحاسبة.[1]

2ــ من ناحية التأهيل العملي و الكفاءة المهنية

تتطلب حد أدنى معين و مناسب للعمل في مجال التدقيق حتى يكون المدقق مناسبا من حيث الكفاءة المهنية.

ثانيا: معيار الاستقلال و الحياد

إن الإستقلال الكامل للمدقق يعتبر من أهم المعايير العامة التي يجب توافرها حتى تتم عملية الفحص و التدقيق بجدية تامة و دون أي ضغوط من أي طرف ، و تكمن أهمية استقلال و حياد المدقق[1]:

1- محمد التهامي طواهر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ـــ إن الاستقلال و الحياد قاعدة و مبدأ أساسي تتطلبه الموضوعية اللازمة لتحقيق هدف التدقيق الرئيس المتمثل في إبلاغ الأطراف المعنية بنتائج عملية التدقيق؛.

ـــ إن الاستقلال و الحياد مبدأ ضروري لحماية مصالح المؤسسة ؛.

ـــ زيادة الثقة و التعزيز اللذان يضيفهما المدقق على المعلومات التي تقدمها له المؤسسة.

ثالثا: معيار العناية و المسؤولية المهنية

يعني أن يقوم المدقق ببدل العناية المهنية و الجهود الممكنة و المناسبة من بداية عملية التدقيق إلى غاية الانتهاء ، إن قياس درجة العناية المهنية للمدقق بغية تحديد اتجاه رأيه الفني المحايد حول المعلومات المالية و المحاسبية من خلال تحديد الاختبارات المطلوبة و اللازمة ، و يشكل التقرير الناتج عن عملية الفحص للبيانات و السجلات المحاسبية ، و للوصول إلى العناية المهنية المطلوبة يجب توفر مجموعة من الشروط منها[2]:

ـــ تقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد مواطن القوة و الضعف؛

ـــ ضرورة الالتزام بالمعايير العامة للتدقيق؛

ـــ التقرير عن الأخطاء أو المخالفات التي تم اكتشافها، و إعطاء توصياته اللازمة لعلاج هذه الأخطاء.

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني

تتضمن هذه المعايير مختلف الإرشادات اللازمة و الإجراءات المطلوبة و تتضمن ما يلي:

أولا: التخطيط السليم لعملية التدقيق

يعتبر التخطيط السليم للأي عملية الأساس في تحديد الأهداف المطلوبة ، إذ يقوم المدقق في هذا الإطار بتوزيع الوقت المتاح لعملية التدقيق على الاختبارات المطلوبة ، و تتمثل أهداف التخطيط السليم في [3]:

ـــ التحديد الواضح و الدقيق لأهداف عملية التدقيق ؛

1- محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 170.
2- محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 42.
3- محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 206.

ــ التحديد المسبق للأهم المشاكل و العقبات المتوقعة التي قد تواجه المدقق و تحديد الحلول المناسبة لها؛

ــ التحديد الواضح لكافة السياسات و الإجراءات لتحقيق أهداف التدقيق، و لتحقيق هذه الأهداف يجب على المدقق مراعاة الجوانب التالية:

- يجب أن يكون التخطيط مستمر من بداية العملية إلى نهايتها؛
- يجب أن تتميز خطة التدقيق بالمرونة أي أن تكون قابلة للتعديل.

ثانيا: معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية و مصداقية المعلومات ، فاحترام مقومات هذا النظام و الإلزام بإجراءاته يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة ، فتقييم نظام الرقابة الداخلية يحتاج إلى خبرات و مهارات عالية لتقييمها من طرف المدقق و الحكم على مصداقيتها.

ثالثا: معيار كفاية الأدلة

في إطار مسعى المدقق الهادف إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة المعلومات المحاسبية ، يقوم هذا الأخير بالبحث عن الأدلة الكافية المدعمة لهذا الرأي اعتمادا على التأكد من سلامة كل البيانات المسجلة من خلال الفحص و الملاحظة و الاستفسارات و المصادقات التي توفر للمدقق قاعدة يستطيع على ضوئها إبداء رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية الختامية.[1]

المطلب الثالث: معيار إبداء الرأي

يعتبر معيار إبداء الرأي من طرف المدقق آخر معيار يجب الالتزام به ، إذ ينبغي أن يوضح و يشير في التقرير المقدم و بكل مصداقية عن رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية الختامية على المركز المالي للمؤسسة و ذلك من خلال:

ــ مدى سلامة مسار المعالجة المحاسبية للبيانات؛

ــ مدى احترام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛

1- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره. ص 52.

ــ الالتزام بالاستمرار في تطبيق الطرق المحاسبية المطبقة؛

ــ تقديم إيضاحات كافية للمسيرين حول القوائم المالية و كل الوثائق المتضمنة للمعلومات المحاسبية في نهاية كل دورة؛

ــ على المدقق أن يبدي رأيه الفني المحايد حول مسار عملية التدقيق و أن يختار نوع التقرير المقابل لذلك.

المبحث الثالث: إجراءات عملية التدقيق

المطلب الأول: أوراق العمل المدقق

أولا: تعريف أوراق العمل

تعتبر أوراق العمل دليلا ماديا فعليا عن الوقت المستغرق في عملية التدقيق، لذا بات من الضروري على أي مدقق الاهتمام بهذه الأوراق باعتبارها ركيزة أساسية لكتابة التقرير، و تعرف أوراق العمل على أنها:" كل الأدلة و القرائن التي جمعها المدقق للإظهار ما قام به من عمل، و الطرق و الإجراءات التـــــي اتبعها ، و النتائج التي توصل إليها ، و بواسطتها يكون لدى المدقق الأسس التـــــــي يستند إليها فـــي إعـــــداد التقرير و القرائن لمدى الفحص الذي قام به ، و الدليل على إتباع العناية المهنية أثناء عمليات الفحص".

ثانيا: أغراض أوراق العمل

تتمثل في النقاط التالية:[1]

1ــ دليل للعمل المنتهي

توضح أوراق العمل أطوار عملية التدقيق و كدا الأسس و الإجراءات المتبناة للوصول إلى النتائج ومدى الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها .

2ــ تقييم نظام الرقابة الداخلية

توضح لنا أوراق العمل الطريقة المتبناة لتقييم نظام الرقابة الداخلية و النتائج المتوصل إليها من ذلك بغية توجيه عملية التدقيق.

3ــ تنفيذ إجراءات التدقيق

تمدنا بسجل يوضح العمل الذي تم تأديته إلى غاية الانتهاء.

4ــ إعادة النظر في الاختبار

تسمح أوراق العمل بإعادة النظر في كيفية إعدادها من جهة ومن جهة أخرى في كيفية إجراء الاختبارات الضرورية لعملية التدقيق.

1- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

5ــ إعداد التقرير

تعتبر هذه الأوراق ركيزة يستطيع المدقق كتابة التقرير استنادا عليها.

6ــ دليل عملية التدقيق في السنوات الماضية

يقوم المدقق عادة عند البدأ في عملية تدقيق سنة جديدة بدراسة أوراق العمل للسنة الماضية ، بغية أخذ فكرة عن المؤسسة و عن عملية التدقيق السابقة.

ثالثا: أنواع أوراق العمل

هناك نوعين من أوراق العمل يعتمد عليها المدقق للإبداء رأيه الفني و هما : الملف الدائم و ملف الدورة الحالية.

1ــ الملف الدائم

هو الملف الذي يحتوي على معلومات أكثر من سنة مالية ، علما أن هذه المعلومات يتم الحصول عليها عند البدأ في التدقيق[1] ، ويحتوي الملف الدائم على العديد من العناصر من بينها: [2]

ــ وثائق تتعلق بنظام الرقابة الداخلية

يشمل على كل التقارير المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للسنوات الماضية مع تقديم وصف مدقق لمقوماتها و مدى الالتزام باجراءتها على مستوى المديريات.

ــ التحاليل الدائمة للحسابات

يكون من المفيد أن يحتفظ المدقق في ملفه الدائم على بعض التحاليل الهامة التي أجريت على بعض الحسابات بغية مقارنتها بالسنوات السابقة و أخذ معطيات السنة الحالية كسنة للمقارنة.

2ــ ملف الدورة الحالية

يختلف ملف الدورة الحالية عن الدائم كونه يخص جمع كافة الأدلة و القرائن خلال الدورة موضوع التدقيق و يحتوي هذا الملف على[3]:

ــ الحسابات السنوية للمؤسسة ؛

1- هادي التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 58.
2- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 130.
3- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره، ص 131.

ـ التقارير العامة و الخاصة المتعلقة بالدورة موضوع التدقيق؛

ـ الخطوات المتبعة لتقييم نظام الرقابة الداخلية؛

ـ الملاحظات الناجمة عن الحسابات المفحوصة.

رابعا: فوائد أوراق العمل

فوائد أوراق العمل متعددة، ومن هذه الفوائد بالنسبة للملف الدائم إعطاء فكرة عامة عن البنك محل التدقيق، أما فوائد ملف الدورة الحالية فهي متعددة و منها[1]:

ـ الإشراف على العمل ومعرفة النسبة أو الجزء منه؛

ـ تساعد الموظف الجديد من البدأ بالعمل من النقطة التي انتهى منها المدقق القديم ؛

ـ تبين الأمور التي اكتشفت أثناء التدقيق و المناقشات التي تمت مع الإدارة و نتائج هذه المناقشات؛

ـ تبين العمل الإضافي الذي قام به المدقق؛

ـ أساس لإبداء الرأي حول البيانات المالية.

المطلب الثاني: أدلة الإثبات

أولا: تعريف أدلة الإثبات

تعرف أدلة الإثبات على أنها :" تلك الأسس و الأساليب التي تساعد في تحويل الإدعاءات أو الاعتقادات المزعومة إلى افتراضات مثبتة"، و أدلة الإثبات هي كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم و تقدير المدقق فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية مع ما هو موجود.

ثانيا: حجية الأدلة و القرائن

لكي تكون أدلة الإثبات ذات حجية قوية يجب أن تتناسب مع الظروف التي تم في ظلها الحصول عليها ، وقد تم وضع بعض الأسس التي يمكن أخذها في الاعتبار و هي[2]:

1- هادي التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 61.
2- زاهرة توفيق سواد ، مرجع سبق ذكره، ص 154.

1ــ جودة و فعالية نظام الرقابة الداخلية

إن درجة الاعتماد على الأدلة المعتمدة في ظل نظام الرقابة الداخلية جيد و فعال أكبر من القرائن المعدة في ظل نظام رقابة داخلية غير فعال.

2ــ طرق الحصول على الأدلة

الدليل الذي يحصل عليه المدقق بنفسه أو بواسطة هيئة التدقيق أقوى من القرائن المتحصل عليها من خلال الغير.

3ــ الموضوعية

القرائن الموضوعية ذات مصداقية أكبر من القرائن المعتمدة على الحكم الشخصي للمدقق.

ثالثا :أنواع أدلة الإثبات

تتعدد قرائن و أدلة الإثبات ، و لذلك توجد عدة تقسيمات لها فيمكن تقسيمها وفقا لدرجة الاعتماد عليها إلى:

1ــ الوجود المادي

يعتبر الوجود المادي أو الفعال من أقوى الأدلة و البراهين الفعلية في عملية التدقيق مثل: وجود الآلات عن طريق إجراء الملاحظة ، لكن وجود الشيء لا يعني ملكيته لهذا يجب تعزيز ه بإجراءات أخرى مثل الاختبار لتحقيق هدف التقويم و الفحص ألمستندي للتأكد من الملكية.

2ــ المستندات المختلفة المؤيدة للعمليات

تعتبر المستندات من أكثر الأدلة و البراهين أهمية بالنسبة للمدقق إذ يحتوي على كافة البيانات اللازمة للتحقق من حدوث عملية معينة و من صحة إثباتها في السجلات المحاسبية ، ويتم إعدادها وفقا للنصوص المعمول بها من طرف الجهات المرخص لها قانونيا ، و يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات :

ــ مستندات ترسل إلى المدقق مباشرة ؛

ــ مستندات يرسلها الغير للمؤسسة للاحتفاظ بها؛

ــ المستندات الداخلية للمؤسسة.

3ــ الدفاتر و السجلات المحاسبية

تشمل الدفاتر اليومية و دفاتر الحسابات و السجلات المحاسبية المختلفة ، وتعتبر من الأدلة الأساسية حيث أن جميع العمليات التي قامت بها المؤسسة تكون مثبتة و مسجلة بها ، ولذلك يحتاج إلى أدلة أخرى تعززه ، حيث يتم الرجوع إلى المستندات والكشوف التحليلية وغيرها من المصادر المدعمة للعمليات المسجلة بالدفاتر و السجلات .

المطلب الثالث: الأخطاء والغش

يعتبر حدوث الأخطاء أمرا محتملا في المستندات و السجلات و الدفاتر المحاسبية نظرا لتعدد عمليات المؤسسة ، أما الغش فيكون عند توفر النية لدى القائم به، أو هو الخطأ العمدي.

أولا: الأخطاء

1ــ تعريف الخطأ

الخطأ هو عبارة عن تحريف أو استبعاد غير متعمد لمبالغ أو معلومات معينة في القوائم المالية، إن هذه الأخطاء قد تسيء إلى مصداقية المعلومات المحاسبية انطلاقا من عدم تمثيلها للحقيقة و عدم ملاءمتها للاتخاذ القرارات المناسبة.[1]

2ــ أسباب الأخطاء

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الأخطاء منها:

ــ السهو أو عدم بذل العناية المهنية من قبل موظفي دائرة المحاسبة في أداء الأعمال المعهود بها إليهم؛

ــ الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية؛

ــ جهل إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و الواجب إتباعها؛

ــ محاولة الإدارة التأثير على القوائم المالية بحيث تخدم أغراض معينة.

1- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

3ـ أنواع الأخطاء

يمكن تقسيم هذه الأخطاء إلى عدة أنواع منها:

ـ أخطاء الحذف

تنتج عن عدم تسجيل عملية بأكملها أو أحد طرفي القيد، و يطلق على الأول الحذف الكلي و الثاني الحذف الجزئي.[1]

ـ أخطاء ارتكابية

تظهر أثناء عملية النقل من المستندات أو تجميع القيود في الصفحات المختلفة.

ـ الأخطاء المتكافئة

يتطلب هذا النوع من الأخطاء عناية كبيرة من المدقق و ذلك لعدم تأثيرها في توازن ميزان التدقيق ، ويلاحظ أن الخطأ المتكافئ قد يكون في حساب واحد، وهذا الخطأ ليس له تأثير كبير ، أما الخطأ المتكافئ في جانبين مختلفين، فينتج عن ذلك اختلاف أو خطأ في صحة أرصدة الحسابين ، و يترتب على ذلك تأثير في الحسابات الختامية.[2]

ـ الأخطاء الفنية

تنتج من عدم صحة المعالجة المحاسبية لعمليات المؤسسة، و تعد من أخطر أنواع الأخطاء لأنها تؤثر على عدالة و صدق نتائج الأعمال و المركز المالي.

ثانيا: الغش

1ـ تعريف الغش

الغش أو التلاعب يعني:" تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو لتضليل طرف أخر أو تحميله بما يزيد عن التزاماته أو الحصول على أصول و ممتلكات المؤسسة لاستخدامها في الأعمال الخاصة ".[3]

1- زاهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص 178.
2- أحمد حلمي جمعة، " المدخل الحديث لتدقيق الحسابات"، دار الصفاء، عمان، ص 33.
3- زاهرة توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 179.

كما يمكن التطرق إلى الغش من المنظور المحاسبي على أنه:" التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات و السجلات أو المعلومات التي تحتويها القوائم المالية لتحقيق غرض معين غير مشروع ".[1]

2ـ أنواع الغش

توجد أنواع مختلفة للغش و التلاعب منها:[2]

ـ التلاعب في الدفاتر و السجلات

يستعمل القائم بالغش تصرفات عمدية بغية التلاعب في دفاتر و سجلات المؤسسة من أجل تغطية غش معين قام به ، ومن أمثلة هذا النوع :

ـ إثبات مدفوعات وهمية و اختلاس قيمتها أو استعمالها في تغطية اختلاس سابق؛

ـ عدم إثبات النقدية أو الشيكات المستلمة من العملاء؛

ـ عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المستودعات و اختلاسها أو استعمالها لتغطية اختلاسات سابقة على مستوى المستودعات.

ـ التلاعب في حسابات المؤسسة

أحيانا تعمل إدارة المؤسسة على التلاعب في الحسابات و الدفاتر و السجلات المحاسبية، ويكون ذلك باستعمال طرق غير مشروعة بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة المؤسسة.

1 محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره ، ص 144.
2- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره ، ص 144.

الفصل الثالث : التدقيق البنكي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الأول:مدخل إلى التدقيق

المبحث الثاني: معايير عملية التدقيق البنكي

- المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية
- المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية– وكالة فرجيوة –
- المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لعملية الصندوق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تمهيد:

يتميز القطاع البنكي عن باقي القطاعات الأخرى بتنوع وتعدد و تعقد العمليات التي يقوم بها ، لدى فإن القطاع البنكي يعتمد على التدقيق بصفة كبيرة لمراجعة حساباته و تقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمـــدة، ولقد مر التدقيق في الجزائر بعدة مراحل و في كل مرحلة تعطى فيها أهمية كبيرة للتدقيق و لمراجعي الحسابات ،و قد استخدم التدقيق في القطاع البنكي الجزائري لأول مرة في أكتوبر من عام 1992م في القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المنشور رقم (17ـــ 92) . وهذا ما سنتطرق إليه في هـــذا الفصل، حيث سنتطرق إلى التدقيق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الذي يندرج تحته ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية
- **المبحث الثاني**: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفيةـــ وكالة فرجيوة ـــ
- **المبحث الثالث**: دراسة تطبيقية لعملية الصندوق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم البنوك في الجزائر ، حيث يولـــــي للقطاع ألفلاحي أهميـــــة كبيرة ،و بصفة عامة فإن هذا البنك يقدم قروضا عديدة منها:قروض التمويل الفلاحي و تطوير الإنتاج ألفلاحي و الحيواني على المستوى الوطني ، قروض خاصة بالضمان الاجتماعي...

المطلب الأول:نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تم تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13 مارس 1982م بمقتضى المرسوم رقم 82-206 وكان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ، وبنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنـــــك تنميـــــــــة باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة و طويلة الأجل ، ويعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي حيث يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي ، وترقية النشاطات الفلاحية ، والحرفية ، وكذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية و الأنشطة المختلفة في الريف .[1]

المطلب الثاني: وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تتمثل أهم وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيما يلي:

ـــ يعمل على تطوير النشاط الحرفي و الزراعي؛

ـــ تنمية نشاطات الإنتاج الفلاحي ؛

ـــ تمويل مختلف الهياكل و النشاطات الفلاحية و الصناعية التي لها علاقة مباشرة بالقطاع الفلاحي؛

ـــ تنمية الريف من خلال إتباع استراتيجيات خاصة منها : بناء سكنات ريفية جديدة و تهيئة السكنات القديمة.

المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ـــ محاولة توسيع و نشر شبكة فروعه ووكالاته على كامل التراب الوطني؛

ـــ العمل على تلبية رغبات زبائنه المتزايدة و المتنوعة؛

ـــ التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة؛

ـــ المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني؛

1- الطاهر لطرش"تقنيات بنكية" ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة،2007، ص190.

المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية– وكالة فرجيوة –

المطلب الأول: مخطط الهيكل التنظيمي

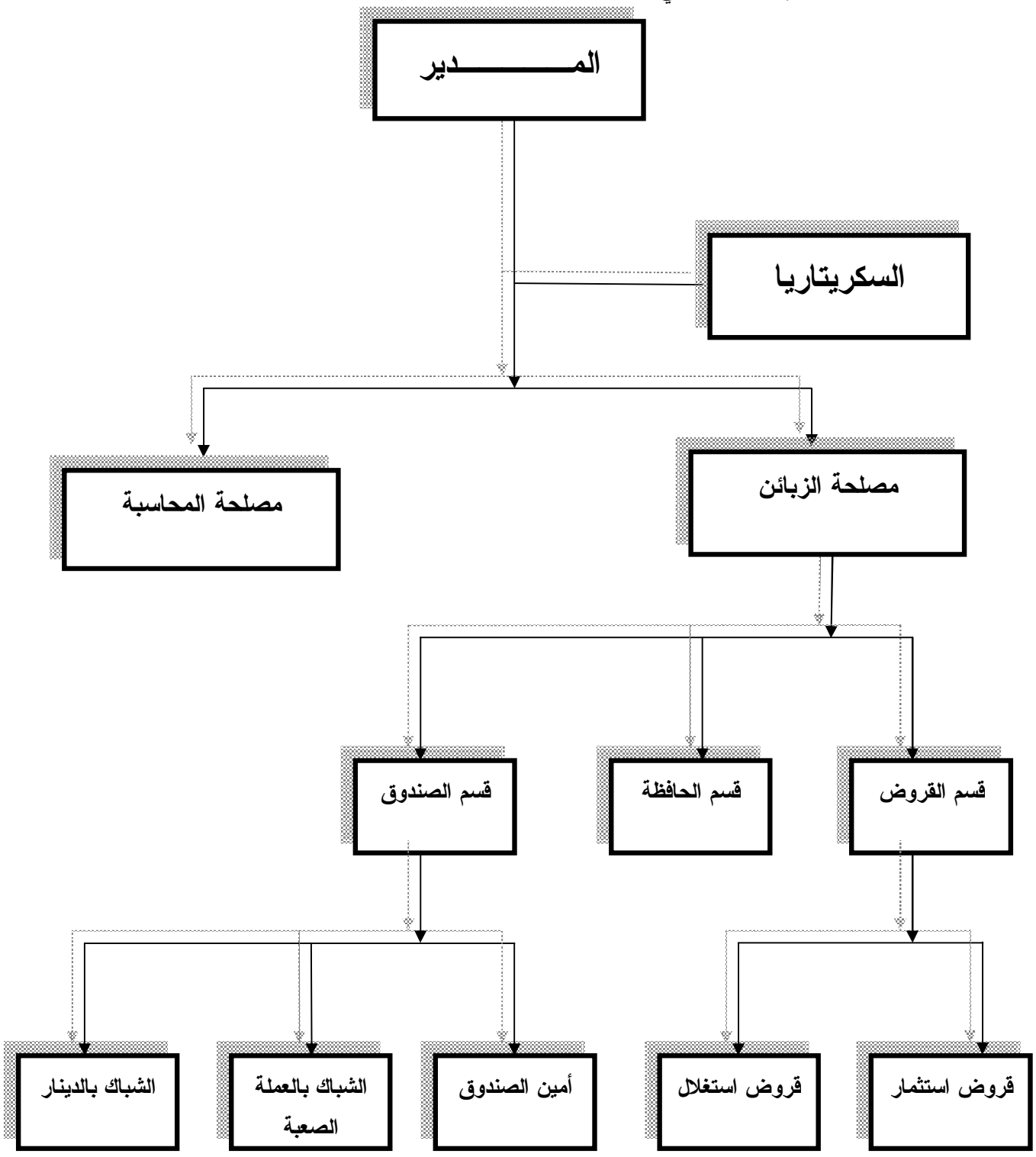

الهيكل التنظيمي للوكالة

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي

أولا ــ المدير

هو المسؤول الأول في الوكالة يشرف عليها و يتكفل بما يلي:

ــ تطبيق التعليمات و الخطط و البرامج الواردة و الاتصال بالإدارة الوصية؛

ــ إبرام جميع العقود الخاصة بالوكالة؛

ــ الإمضاء على الوثائق الرسمية الخاصة بالبنك؛

ــ إعداد التقارير الدورية لنشاطات الوكالة في مواعيدها .

ثانيا ــ السكريتاريا

تقوم بالعديد من المهام و المسؤوليات منها:

ــ تنظيم مواعيد المدير؛

ــ استقبال جميع المكالمات الهاتفية الواردة للوكالة ؛

ــ إعداد جميع الوثائق التي يتعامل بها البنك .

ثالثاــ مصلحة المحاسبة

يشرف عليها موظف واحد و يقوم ب:

ــ تسوية حسابات الزبائن؛

ــ تسوية حسابات الوكالات المتعامل معها؛

ــ متابعة الميزانيات وتسوية حساباتها؛

ــ متابعة الخاصة بالوكالة ؛

ــ متابعة المحاسبة اليومية للوكالة ،مع مراجعة حسابات الزبائن.[1]

1معلومة مقدمة من البنك.

رابعا ــ مصلحة الزبائن

تضم ثلاث أقسام و هي:

1ــ قسم القروض: يشرف هذا القسم على مختلف الإجراءات في عمليات منح نوعين من القروض :

- **قروض الاستثمار** : هي تلك القروض الموجهة لتمويل أصول المؤسسة ،و يقوم رئيس قسم القروض بمنح هذه القروض بعد الاطلاع الملف المقدم والتأكد من جميع البيانات ومدى صحتها ، ثم إحالة الملف بعد ذلك إلى اللجنة المخولة لها .
- **قروض الاستغلال**: هي قروض موجهة للاستهلاك أو تمويل الجانب الاستغلالي للمؤسسة.

2ــ قسم الحافظة :يقوم هذا الصندوق على معالجة الصكوك و التحويلات عند تسليمها من طرف الزبائن ، كما تقوم بمختلف العمليات منها:

ــ التحصيل أي التأكد من أن الرصيد كافي للتحصيل؛

ــ التحويل وهو عبارة أمر مكتوب من طرف صاحب الحساب يفيد بها والكالة بتحويل مبلغ معين من حسابه لصالح حساب المستفيد .

3ــ قسم خاص بالصندوق : يتكون من :

- **أمين الصندوق**: يقوم بدفع قيمة الشيكات و المعاشات و قبض المبالغ المودعة.
- **الشباك بالعملة الصعبة**: تتعامل الوكالة بالعملة ، حيث يقوم هذا القسم بنفس المهام الذي يقوم قسم الشباك الجزائري.
- **شباك خاص بالدينار الجزائري**: يضم هذا القسم عمليات الدفع و السحب ،ودفع قيمة الصكوك نقدا من طرف الوكالة إلى الزبون الذي يكون حسابه بوكالة أخرى ، عمليات من طرف الزبائن الذين يقومون بإيداع أموالهم من أجل الحفاظ عليها وسهولة استعمالها عند الحاجة.[1]

1 معلومة مقدمة من البنك

المبحث الثالث : دراسة تطبيقية لعمليات الصندوق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن دراسة حالة التدقيق في مراقبة عمليات الصندوق من أهم عمليات التدقيق التي تتم على مستوى البنوك و دلك لما له من أهمية بالغة في تحديد رأس مال الوكالة أو بنك بصفة عامة حيث أخذت الدراسة الواقعية لهدا النوع من التدقيق الحالتين التاليتين :

- الحالة الأولى :حصول عجز في الصندوق .

- الحالة الثانية : حالة الزيادة في الصندوق.

و من اجل دلك يجب إتباع الخطوات التالية:

أولا– التدقيق الداخلي: إن منهجية التدقيق الداخلي المعمول بها عادة تتمثل في مراقبة عمليات الصندوق المحققة عادة في إطار التدقيق على مستوى الوكالات و الهدف منها التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية ودلك من خلال :

1 – تدقيق التدقيق الحسابات: إن خطر التدقيق في عمليات الصناديق ضعيف وحساباته نادرا ما تكون هامة في مجموعة الحوصلة و التدقيق فيها يكون بسيط نسبيا وتتمثل أهدافه في التأكد من:

- حقيقة الموجودات؛

- صحة تقييمها؛

- تصنيفها؛

- الرصيد الأدنى.

وتتم عملية تدقيق الحسابات كالتالي:

أ – مراقبة الموجودات : تكون المراقبة عند تاريخ خلق الحسابات أو في أي وقت آخر و يخص صناديق الصرف بالعملة المحلية و العملة الصعبة الصناديق الجارية الاحتياطات و الموزعات الآلية.

يجب أن تكون الموجدات المالية متناسقة مع المحاضر المحاسبية للتأكد من تطبيقها بالنسبة للصناديق التي لم تخضع للجرد يمكن فحص محاضر العد واحدة تلو الأخرى للتدقيق مع المحاضر المحاسبية .

ب – مراقبة الوثائق المثبة: يمكن لوثائق الحسابات إن تخضع للمراقبة و دلك للتأكد من إن المسحوبات تمت وفق الإجراءات السارية المفعول و المدرجة بطريقة سليمة محاسبيا .

ج – فوارق الصناديق: ودلك بفحص فوارق الحسابات مع التأكد من :

- الفوارق غير المفرطة؛

- تقييد هده الفوارق.

د – الأرصدة لا يمكن أن تكون أرصدة الصندوق مفرطة بحيث لا تتعدى المبلغ المسموح به

ثانيا: الخطوات المتبعة لأداء تدقيق عمليات الصندوق

تتم هده العملية وفقا لطريقتين :

- المعاينة المادية للنقود؛

- المراقبة المحاسبية "الرصيد المحاسبي "

أ – المعاينة المادية للنقود:وتتم بالدينار و العملة الصعبة تتم هده العملية بواسطة العد لجميع الأوراق و القطع المعدنية الموجودة داخل الخزينة و بحضور أمين الصندوق.

* **بالدينار** :

-الأوراق النقدية من كل الفئات :

. الورقة النقدية من فئة 1000دج*العدد = المبلغ .

. الورقة النقدية من فئة 500دج * العدد = المبلغ .

. الورقة النقدية من فئة 200دج * العدد = المبلغ .

. الورقة النقدية من فئة 100دج * العدد = المبلغ .

. الورقة النقدية من فئة 50دج * العدد = المبلغ .

. الورقة النقدية من فئة 20دج * العدد = المبلغ .

. الورقة النقدية من فئة 10دج * العدد = المبلغ .

. الورقة النقدية من فئة 05دج * العدد = المبلغ .

مجموع المبالغ = ... دج

- القطع النقدية من كل الفئات :

. القطعة النقدية من فئة 100دج*العدد=المبلغ.

. القطعة النقدية من فئة 50دج *العدد= المبلغ .

. القطعة النقدية من فئة 20دج*العدد = المبلغ.

. القطعة النقدية من فئة 10دج*العدد=المبلغ.

. القطعة النقدية من فئة05دج * العدد = المبلغ .

. القطعة النقدية من فئة 02دج* العدد = المبلغ .

. القطعة النقدية من فئة 01دج * العدد = المبلغ .

. القطعة النقدية من فئة 0.50دج * العدد=المبلغ .

. القطعة النقدية من فئة 0.25دج *العدد=المبلغ .

. القطعة النقدية من فئة 0.20دج*العدد=المبلغ .

. القطعة النقدية من فئة 0.10دج*العدد=المبلغ .

. القطعة النقدية من فئة 0.05دج*العدد=المبلغ.

. القطعة النقدية من فئة 0.02دج*العدد=المبلغ.

. القطعة النقدية من فئة 0.01دج*العدد=المبلغ.

مجموع المبالغ = ... دج

- **العملة الصعبة**:

. الجنيه الاسترالي.

. الفرنك السويسري.

. الأورو .

. الدولار الأمريكي.

. الين الياباني .

. الليرة الايطالي .

. المارك الألماني.

ونحصل على الرصيد الحالي للصندوق كالأتي :

الرصيد السابق + الدفع – السحب =الرصيد الجديد.

عند انتهاء العملية يتم إعداد محضر للصندوق.

ب - المراقبة المحاسبية:

و تتم هده العملية بمراقبة اليوميات الخاصة بالصندوق و تتمحور في العلاقة التالية:

يومية الدفع – يومية السحب = الرصيد المحاسبي .

ج – مقارنة الأرصدة :

هنا وعند الانتهاء من العمليتين السابقتين نقوم بمقارنة الرصيد المادي مع الرصيد المحاسبي تتحصل على ثلاث حالات هي :

*الرصيد المحاسبي يساوي الرصيد المادي .....العملية قانونية .

* الرصيد المحاسبي اصغر من الرصيد المادي .....هناك فائض .

* الرصيد المحاسبي اكبر من الرصيد المادي .....هناك عجز.

في هده الحالات الثلاثة يقوم المدقق بإعداد محضر لمراقبة الصندوق و يحتوي هدا المحضر على ما يلي:

- تحديد التاريخ و المكان والساعة؛

- بحضور الأعضاء المكلفين بهده المراقبة اللقب الاسم الوظيفة المنصب؛

- بحضور أمين الصندوق أو رئيس مصلحة الصندوق أو مدير الوكالة؛

- ذكر نتائج المعاينة المتوصل إليها ؛

- أما العملة الصعبة فتحول إلى الدينار الجزائري بسعر الصندوق الحالي أي السائد في الصندوق.

عند الانتهاء من إعداد المحضر يقوم المدقق بإعداد تقريره الهادف و دلك بإتباعها إحدى الحالات المذكورة حيث تبدأ عملية التدقيق بمقارنة الأرصدة المادية مع الأرصدة المحاسبية نحصل على إحدى الحالات التالية:

الحالة الأولى: و التي يتساوى فيها الرصيد المادي مع الرصيد المحاسبي وهنا نقول أن الرصيد المحصل عليه رصيد قانوني و لا يوجد أي خلل.

الحالة الثانية : حالة الحصول على فائض يقوم المدقق بمراقبة يوميات الدفع والسحب لكي يعرف نوع الخطأ وعندما لا يعرف مصدر هدا الفائض يدخل في حساب الإيرادات الاستثنائية ح/79 .

الحالة الثالثة : حالة الحصول على عجز و خاصة عندما يكون المبلغ كبير فيشتبه هنا أن تكون عملية اختلاس أو خطا من أمين الصندوق لكن المسؤولية الأولى والأخيرة تعود إليه و يعاقب بعقوبات إدارية أو يخضع لعمليات الاقتطاع.

- تسجل نتيجة الفائض أو العجز في حساب خاص داخلي في الوكالة في انتظار نتائج قرار المديرية الجهوية ؛

- هدا المحضر يكون مصادقا عليه من طرف المسؤولين ؛

- عند الانتهاء من الإجراءات من طرف المدقق يقوم بإعداد تقريره وفقا للشروط المنصوص عليها في القوانين الخاصة به حيث يقوم بإعطاء رابه المحايد متطرقا من خلاله إلى كل العمليات التي مر بها و النتائج المتحصل عليها مع إرفاق هدا التقرير بالوثائق اللازمة مثل المحضر المعد و الشهادات الأخرى.

أخيرا يطرح رأيه من خلال التصحيحات و الاقتراحات التي يجب أن بهام نفدي عمليات الصندوق محاولا تحسين الأداء و تأكيد فعالية نظام الرقابة الداخلية.

عند رجوع المدقق إلى المفتشية يقدم تقريره المكتوب للمدير ثم يقوم بمحادثته شفهية عن كل ما قام به و النتائج التي تحصل عليها والدي بدوره يرسل نسخة إلى امفتشية الجهوية و أخرى إلى المتفشية العمة حتى يكونا على اطلاع بما يجري في جميع الوكالات هدا في حالة المدققين المبعوثين من المفتشية العامة غير أن هذا لا ينفي وجود مدقق خاص داخل الوكالة مكلف بالرقابة الداخلية و الذي يقوم يوميا بمراقبة ومراجعة كافة العمليات المحاسبية التي تتم داخل الوكالة و تحرير مختلف المحاضر تبعا للنتائج المحصل عليها و المبعوث عن المفتشية يقوم بالمراجعة بدوره أي ما يعرف برقابة الرقابة.

المطلب الأول: دراسة حالة العجز في الصندوق

في مناسبة دينية و بالتحديد في يوم العيد 2006/04/01 اضطرت الوكالة وهدا ما ادى الى استقبال عدد قليل من الزبائن و الذي بلغ أربع أشخاص اثنين منهما يعملان في سلك التعليم بينما يعمل المتبقيين في سلك الأمن.

بعد إيقاف عمليات الصندوق و القيام بالجرد المادي يكتشف مدير الصندوق وجود عجز مالي يقدر ب 20.000.00دج فقام بمساعدة المدقق بمراجعة يومية الصندوق المحاسبية وقد تمت المراجعة كما يلي :

* **مراقبة الصندوق**:

الرصيد السابق 3.892.847.30دج

الدفع 22.565.750.93 دج

السحب 5.150.294.54دج

الرصيد الجديد 1.308.303.69دج

المعاينة المادية :

* الأوراق النقدية :

من الفئة 1000دج * 553 = 553.000.00دج

من الفئة 500دج * 70 = 35.000.00دج

من الفئة 200دج * 3.660 = 732.000.00دج

من الفئة 100دج * 83 = 8.300.00دج

من الفئة 50دج * - = -

من الفئة 20دج * - = -

المجموع 1.328.300.00دج

* القطع النقدية :

من الفئة 100دج * - = -

من الفئة 50دج * - = -

من الفئة 20دج * - = -

من الفئة 10دج * - = -

من الفئة 05 دج * - = -

من الفئة 01دج* 03 = 03.00دج

من الفئة 0.50دج * 01 = 0.50دج

من الفئة 0.01دج * 1 = 0.05دج

من الفئة 0.05* 1 =0.05دج

من الفئة 0.04دج * 1 =0.04دج

المجموع = 3.69دج

مجموع الطوابع الضريبية:

00دج * 0 =00دج

المجموع =00.00دج

* **الموجودات من الذهب و الفضة** :

الذهب لا يوجد.

الفضة لا توجد.

المجموع العام: 1.308.303.69دج

ومنه هناك عجز بقيمة 20.000.00دج

* العملة الصعبة :

رقم العملة	الرمز	المبلغ	سعر الصرف	المقابل بالعملة /دج
13		-	-	-
39	المارك الألماني	-	-	-
99	الأورو	5.940.00	91.41	542.975.40

* **الحوصلة**

الموجودات من الأوراق 1.328.300.00دج .

المقابل بالعملة / دج من الموجودات بالعملة الصعبة = 542.975.40دج .

مجموع القطع من النقود:

الرصيد المادي = 1.328.303.69 دج .

الرصيد المحاسبي = 1.308.303.69 دج .

قيمة العجز = الرصيد المحاسبي – الرصيد المادي

20.000.00دج=1.328.303.69دج – 1.308.303.69دج

إذن قيمة العجز في الصندوق هي 20.000دج و هو ناتج عن نقص في الأوراق النقدية من فئة 1.000.00دج ب 20 ورقة

* **الإجراءات المتبعة** :

بعد تحقق أمين الصندوق من هدا العجز قام بتقييده في الحساب المخصص له ثم اعد تقرير بعثه إلى رئيس الأمن حيث قام هدا الأخير باستدعاء الأشخاص الأربعة محل الاشتباه.

أثناء عملية الاستجواب نفى ثلاثة منهم بينما شهد الرابع وهو من الأمن أن زميله هو من أخد المبلغ المفقود ودلك لسبب خطا صدر من أمين الصندوق حيث أعطاه مبلغ 40.000.00دج بدلا من 20.000.00دج وقد تكتم هدا الشخص وقام بأخذ المبلغ.

بعد شهادة هدا الأخير أعيد المبلغ إلى البنك في نفس اليوم و قام أمين الصندوق بتسوية الحسابات بينما طرد دلك الزبون من عمله بسبب ما فعله أما عن الأوراق النقدية فصارت مسجلة في يومية أمين الصندوق على النحو التالي :

من فئة 1000دج *533 = 533.000.00دج

من فئة 500دج *70 =35.000.00دج

من فئة 200دج * 3660 = 732.000.00دج

من فئة100دج * 83 = 8.300.00دج

من فئة 50دج * - = -

من فئة 20دج * - = -

المجموع = 1.308.300.00دج

المطلب الثاني : دراسة حالة فائض في الصندوق

على اثر إشعار من طرف وكالة من وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الذي بنص على حالة فائض في الصندوق بمبلغ 6.000.00دج بتاريخ 2005/11/30 وصل هدا الإشعار إلى المديرية بقسنطينة ودلك بعد أن قام مدقق الوكالة الداخلي و تقديمه لمدير المديرية الذي بدوره بعث فرقة مختصة في عملية التدقيق بتاريخ 2005/12/03 لتقوم بعملية تدقيق الصندوق بالتعاون مع مدقق حسابات الوكالة وقد مرت العملية بالمراحل التالية :

1- مراقبة الصندوق في 2005/11/30

2- تدقيق اليوميات المحاسبية و ميزان المراقبة في 2005/11/30

3- إجراء استفسارات كتابية بما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية أي الاستفسارات مع مدير الوكالة رئيس مصلحة الصندوق و أمين الصندوق .

أولا: مراقبة الصندوق

* المعاينة المادية:

الرصيد السابق = 7.078.169.00دج

الدفع = 3.841.427.66دج

السحب = 2.705.815.20دج

الرصيد الجديد 8.213.781.46دج

* الأوراق النقدية :

من فئة 1.000دج * 1.822 = 1.822.000.00دج

من فئة 500دج * 621 =310.500.00دج

من فئة 200دج * 30.288 = 6.057.600.00دج

من فئة 100دج * 296 = 29.600.00 دج

من فئة 50دج * - = -

من فئة 20دج * - = -

المجموع = 8.213.700.000دج

* القطع النقدية :

من فئة 50دج * 01 =50دج

من فئة 10دج *03 = 30.00دج

من فئة 01دج * 01 = 1.00دج

من فئة 0.2دج *02 =0.4دج

من فئة 0.05دج * 01 = 0.05دج

من فئة 0.01دج * 01 = 0.01دج

المجموع = 81.46دج

* الطوابع البريدية :

00دج* 00 = 00.00دج

المجموع = 00.00دج

* الموجودات من الذهب و الفضة :

- من الذهب لا يوجد

- من الفضة : لا توجد .

المجموع العام = 8.213.781.46دج

وقد كانت الأوراق النقدية المسجلة في يومية أمين الصندوق على النحو التالي :

من فئة 1000دج * 18.822 = 1.822.000.00دج

من فئة 500دج * 609 = 304.500.00دج

من فئة 200دج * 30.288 = 6.057.600.00دج

من فئة 100دج * 296 = 29.600.00دج

المجموع = 8.213.700.00دج

أما القطع النقدية فلا يوجد فرق بين الرصيد المادي والمحاسبي حيث أن الفرق في الأوراق النقدية من فئة 500دج .

2- التدقيق اليوميات وميزان المراجعة في 2006/11/30 وقد شملت عملية التدقيق هده مايلي:

* يومية الشباك الخاصة بالدفع .

* يومية الشباك الخاصة بالسحب .

* يومية ميزان المراجعة اليومي مع جميع الوثائق المحاسبية الخاصة بجميع العمليات التي تمت خلال اليوم .

العملة الصعبة:

رقم العملة	الرمز	المبلغ	سعر الصرف	المقابل بالعملة/دج
13	الفرنك الفرنسي	-	-	-
33	المارك الألماني	-	-	-
99	الاورو	10.500.00	92.00	966.000.00

الحوصلة بالدينار :966.000.00دج.

رصيد الموجودات =9.179.781.46 دج

المراقبة المحاسبية :

* مجموع الموجودات بالدينار :

- مجموع الأوراق = 8.219.700.00 دج

- مجموع القطع = 81.46دج

- المجموع العام = 8.219.781.46 دج

- الرصيد المحاسبي 8.213.781.46 دج

قيمة الفائض = الرصيد المادي – الرصيد المحاسبي.

8.219.781.46 - 8.213.781.46 = 6.000.00دج

إن الفائض في الصندوق ناتج عن وجود زيادة في عدد الأوراق النقدية من فئة 500دج ب 12ورقة.

12*500دج = 6.000.00دج وقد تم تقييده محاسبيا بتاريخ 2005/11/30 في الحساب المخصص له حساب الفائض.

بعد إتمام عملية التدقيق وجد أن جميع العمليات تسجلها بطريقة محاسبية صحيحة بالمقارنة مع ما هو موجود فعلا بالصندوق وجد فارق في الصندوق وجود فارق بقيمة 6.000.00دج كما هو مصرح به في عمليات الاستجواب مع المسؤولين :

* أمين الصندوق: عند غلق الحسابات على الساعة 15:40 مساء و بعد التأكد من المجموع الخاص باليوميات المساعدة للصندوق مع يوميات الشباك تمت مراقبة ما هو موجود في الصندوق من نقد جاهز أي النقود المادية الفعلية انه يوجد فائض بقيمة 6.000.00دج عندها قام بتبليغ المسؤولين المباشرين بهذا الأمر.

* **رئيس مصلحة الصندوق**: صرح بأنه حضر لمراحل المراقبة فيما يخص الصندوق وقام بالتقييد المحاسبي للفائض المسجل

* **مدير الوكالة**: عند إخباره من طرف أمين الصندوق بالفائض قام بإجراء دورة مراقبة أكدت وجود الفائض ثم قام بإعداد محضر بهده الحادثة وبعثه إلى الجهات المعنية .

* **رأي المدقق**: قام بإعداد مجموعة من الأسئلة الكتابية إلى أمين الصندوق

- على أي ساعة لاحظت وجود الفائض.
- ما هـــــــي حالات وجود الفائض.
- هل التعليمات الخاصة بإجراءات عمليات الصندوق مطبقة فعلا .
- ما هي الأسباب التي تراها قد عرقلت تطبيق الإجراءات المفروضة

الاقتراحات المقدمة من طرف المدقق :

يقترح المدقق بأنه على أمين الصندوق أو أي موظف أخر في الوكالة أن يطبق التعليمات والإجراءات المعمول بها لضمان السير الطبيعي و الحسن لجميع عمليات الدفع والسحب و بالتالي عدم الوقوع في أخطاء مثل هده والتي تترتب عنها عقوبات وخيمة .

خاتـــــــــــمة عامة

المبحث الأول:مدخل إلى التدقيق

المبحث الثاني: معايير عملية التدقيق البنكي

المبحث الثالث: إجراءات عملية الرقابة

الخاتمة العامة:

للتدقيق البنكي أهمية كبيرة في القطاع البنكي ، خاصة في الوقت الراهن نتيجة للتطورات التي يشهدها هذا القطاع ، و تماشيا مع هذه التطورات فإن البنوك تسعى جاهدة إلى تكييف نظام الرقابة الداخلية لها .

فنظام الرقابة الداخلية هو الخطة التنظيمية المتبناة من قبل المؤسسة من أجل ضمان السير الحسن لجميع الوظائف ، و لضمان فعالية و مصداقية نظام الرقابة الداخلية يقتضي استخدام أدوات مختلفة من بينها التدقيق البنكي .

فلا شك أن التدقيق البنكي هو أداة هامة في مجال الرقابة على الأداء، و تقييم سير نظام الرقابة الداخلية، و فعالية و مصداقية المعلومات الناتجة عن الأنظمة المعلوماتية المختلفة للبنك، و من خلال هذه الدراسة البسيطة أو هذا البحث سمح لنا بالوقوف على الدور الهام الذي يؤديه و المكانة التي يحتلها ضمن المنظومة الإدارية و الرقابية، كذلك فإن هذه الدراسة سواء النظرية منها أو التطبيقية سمحت لنا في فهم ماهية و أهمية التدقيق البنكي، خصائصه و كذلك المعايير المعتمدة في أداءه ، مكنتنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج و الاستنتاجات .

النتائج:

من خلال الجانب النظري و التطبيقي الذي اعتمدنا عليه فقد توصلنا إلى الإجابة على الإشكالية الرئسية و كذلك الأسئلة الفرعية ، ومن بين هذه النتائج:

- يعتبر التدقيق جزء من الرقابة الداخلية، فهو بذلك عملية انتقاديه للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر و السجلات المحاسبية، والأدلة المدعمة للتسجيلات المحاسبية المرتبطة بالعمليات التي قام بها البنك.
- للتدقيق دور مهم في ضبط النظام المحاسبي للبنوك عن طريق فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية، و ذلك من أجل اكتشاف مواطن الضعف و القوة فيه.
- يعتمد المدقق في تقييمه لنظام الرقابة الداخلية على العديد من الإجراءات بداية من تكوين ملف للعمل الذي يشمل على كل الأدلة التي يتم تجميعها ، على تحديد الوسائل الكفيلة للاكتشاف الأخطاء و الغش .
- يقوم المدقق بإبداء الرأي الفني المحايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للبنك التي تعبر عن المركز المالي الحقيقي، عن طريق إعداده للتقرير النهائي.

§ تقرير المدقق مهم في تفعيل الأداء و توجيه القرارات و السياسات المنتهجة من طرف إدارة البنك.

في الأخير لقد حاولنا في هذه الدراسة الإلمام بالتدقيق من جميع جوانبه ، بالرغم من الصعوبات التي اعترضتنا على رأسها قلة المراجع و الدراسات في هذا المجال ، كما أننا قد حاولنا الإحاطة بكل ما يتعلق بالتدقيق البنكي ، و الله الموفق وهو يهدي السبيل .

الفهـــــــــرس

قائمة المراجع

1ــ أحمد حلمي جمعة " المدخل الحديث لتدقيق الحسابات "، دار الصفاء للنشر، عمان ــ الأردن .

2ــ أحمد صبحي العيادي " إدارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها"، دار الفكر للنشر، عمان ــ الأردن 2010.

3ــ السيد متولي عبد القادر " اقتصاديات النقود و البنوك" ، دار الفكر للنشر، عمان ــ الأردن ، الطبعة الثانية ، 2010.

4ــ الطاهر لطرش" تقنيات بنكية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة السادسة ، 2007.

5ــ إيهاب نظمي إبراهيم " التدقيق القائم على مخاطر الأعمال ــ حداثة و تطورــ" ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ــ الأردن2008.

6ــ خالد أمين عبد الله " التدقيق و الرقابة في البنوك " دار وائل للنشر، الأردن، 1998.

7ــ زاهرة توفيق سواد" مراجعة الحسابات و التدقيق"، دار الراية للنشر، عمان ــ الأردن، 2009.

8ــ زياد رمضان ،محفوظ جودة" الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك" ، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006.

9ــ سوزي عدلي ناشد " مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي" ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ــ لبنان، 2008.

10ــ شاكر القزويني " محاضرات في اقتصاد البنوك" ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992.

11ــ عبد الكريم طيار" الرقابة المصرفية"، دروس العلوم الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

12ــ عطا الله أحمد سويلم " التدقيق و الرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية" ، دار الراية للنشر، عمان ــ الأردن، 2009.

13 ــ عطا الله أحمد سويلم " الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات ، دار الراية ، عمان ــ الأردن، 2009.

14 ــ فتحي رزق السوافيري و آخرون " الرقابة و المراجعة الداخلية " ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية.

15 ــ فلاح حسن الحسني ، مؤيد عبد الله الدوري " إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان،2008 .

16 ــ فائق شقير و آخرون " محاسبة البنوك " ، دار المسيرة للنشر ، عمان ــ الأردن .

17 ــ فليح حسن خلق " النقود والبنوك "، جدار الكتاب العالمي ، عمان ــ الأردن، 2006.

18 ــ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي " المراجعة و تدقيق الحسابات " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة، 2006.

19 ــ محمد السيد سرايا " أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

20 ــ محمد السيد سرايا " أصول و قواعد المراجعة و التدقيق "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،

21 ــ محمد عبد الفتاح الصيرفي " إدارة البنوك "، دار المناهج ، الأردن ،2006.

22ــ هادي التميمي " مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية "، دار وائل للنشر، عمان ــ الأردن الطبعة الثانية ، 2006.